الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 15 أيلول 2026
العدد 5875 السنة الحادية والعشرون
Mardi 15 Septembre 2026 no 5875 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير 6

صندوق النقد يقترح مديراً مؤقّتاً لكل مصرف

عن مدرسة خاصة بالمقاومة اسمها... أنصار الله!
تطوّر علوم العسكر والاستخبارات والصناعات

اليمن السعودية تستعين بالسوريين!

5 - 2

مقاتلون من قوات «أنصار الله»، خلال تجمّع تعبوي في صنعاء (أ ف ب)

على الغلاف

عن مدرسة خاصة بالمقاومة اسمها... «أنصار الله»!

إبراهيم الأمين

استشهد من استشهد، وبقي في الميدان من يحمي القضية ويحمل السلاح. وبين الذين رحلوا ومن يواصلون الطريق، رجال بنوا على مدى سنوات طويلة، مسيرة من التعاون والتآخي اللذيْن جعلا من العلاقة بين «أنصار الله» في اليمن ومحور المقاومة، نموذجاً خاصاً، فيه الفهم المشترك لطبيعة المعركة، وفهم أدقّ لدور كل طرف من أطراف المحور. لكن، هناك علاقة خاصة ربطت «أنصار الله» في اليمن بحزب الله في لبنان، وهي علاقة تشرح بوضوح طبيعة العلاقة بينهما وبين إيران. تلك العلاقة التي تخالف كل سردية الاستعمار وأذنابه عن القوى المناهضة للاحتلال والهيمنة والأنظمة المستبدّة.

لم يخرج حزب الله في لبنان، أو «أنصار الله» في اليمن إلى النور بقرار إداري. وما حملهما إلى مواقع متقدّمة في فترة زمنية قياسية، لم يكن سوى تطلّعات تخص ملايين البشر الذين يتوقون إلى التحرر، وجاءت ثورة الإمام الخميني في إيران، لتفتح الباب أمام قيام مركز كبير، يدعم حركات المقاومة في مواجهة الاحتلالين الأميركي والإسرائيلي في المنطقة، ويساعد أبناء هذه القوى على مواجهة الظلم في بلدانها.

وإذا كانت حركة حماس، الخارجة من رحم «الإخوان المسلمين» بنت على طريقتها، علاقتها الخاصة مع إيران أو مع بقية قوى المقاومة، فهي فعلت ما تراه الأنسب لخصوصيتها، والأكثر فائدة لقضية فلسطين. لكنّ أعداء حماس، فسّروا ما يوصف بهوامش، على أنها عائدة إلى بنيانها العقائدي، بينما نفى هؤلاء عن حزب الله أو «أنصار الله» الاستقلالية، وقرّروا التعامل معهما على أنهما مجرّد فرعيْن للثورة الإيرانية.

لكن، ليس هناك من مفاجأة إن قلنا إن العدو وحده من يعرف حقيقة الأمر. وهي حقيقة يحتاج إليها لمعرفة كيفية قتاله قوى المقاومة. ومنذ وقت غير قليل، تشكّلت قناعة عند قيادة النظام الصهيوني، بشأن طبيعة العلاقة بين هذه القوى وإيران. وعندما خرج بنيامين نتنياهو مُفاخِراً بعملية اغتيال الشهيد السيد حسن نصرالله، قال إنه كان «محور المحور»، وحاول بإيجاز شديد، شرح ما قرأه في تقارير الجهات المتخصّصة في كيان العدو، التي قدّمت له الحقائق المفصّلة لطبيعة العلاقة بين الحزب وإيران. وعندما يفعل العدو ذلك، فهذا ليس لأنه يريد منح أعدائه أي تقدير، بل لكونه، لا يهتم للجوانب الأخرى من السردية. فإسرائيل أراحت نفسها منذ قيامها، بأن اعتبرت العرب جميعاً، أعداء وجب قتلهم.

لكن الصورة لا تكون على هذا النحو، عند قادة الاستعمار في العالم، ولا عند الحكومات العميلة لهم في المنطقة.

الشهيد هيثم الطبطبائي (أبو علي) عند سواحل اليمن اثناء عمله الى جانب «انصار الله» قبل عشر سنوات (خاص الاخبار)

لذلك، نرى أن الأميركيين وأذنابهم من الأوروبيين، وعملاءهم من ممالك القهر في الجزيرة العربية يرفضون التعامل بواقعية مع الحقائق. ولا يقدرون على تصوّر العلاقة بين قوى المقاومة وإيران، إلا من زاوية كيف يعيشون هم، وكيف تقوم علاقتهم هم مع حلفائهم أو أتباعهم في دول وأحزاب وقيادات المنطقة.

لذلك، سيكون من الصعب على عاقل أن يفهم كيف يتعامل آل سعود، ومعهم غالبية الحكومات العربية مع «أنصار الله»، حيث ينظرون إليها، كقوة تابعة لإيران، تعمل وفق توجّهاتها، لكن هدف حكام الليل، ليس النيل من سمعة الحركة الجهادية اليمنية، بل القول بأنه لا توجد قضية يمنية تحملها «أنصار الله»، بل أجندة تخصّ إيران فقط، ويوماً ما، سوف يخرج من يروي حكاية العلاقة بين «أنصار الله» وحزب الله وإيران، لكن، في اللحظة الحالية، ربما باتت واجبة الإشارة إلى بعض العناوين، في محاولة لشرح الأمر، من أجل أنصار المقاومة في كل المنطقة، ولمن يريد أن يفهم من الجهة المقابلة.

استقلالية «أنصار الله»، ليست مسألة ثانوية في بناء منظومة محور المقاومة. ويمكن القول بداهة، إن «المونة» الإيرانية على حزب الله مثلاً، هي أكبر بكثير وبكثير جداً من «المونة» الإيرانية على «أنصار الله». وهو أمر دفع كل من تعاقب على إدارة الملف في طهران وبيروت، إلى التعلّم يومياً، حتى قامت آلية فعّالة للتواصل والنقاش وتبادل الأفكار. وقد بذل الشهيد السيد حسن، الجهد الهائل، من أجل بناء قاعدة ثابتة، صارت نموذجاً قابلاً للتعميم في أكثر من مكان. أمّا تحويل الفكرة إلى واقع، فكانت تتطلّب مهارة خاصة في الميدان، وهي المهمة التي أتقنها القائد الشهيد هيثم الطبطبائي (أبو علي)، الذي تولى إدارة العلاقة مع «أنصار الله» لسنوات طويلة. وهو الذي سافر إلى اليمن مرات ومرات، وكان حاضراً في قلب المشهد، مشاركاً في نقاشات طويلة مع القيادات السياسية والعسكرية والأمنية هناك، وعارفاً بالحاجات الفعلية لقوة مثابرة ومجتهدة ولها خصوصيتها، وقد لعب الشهيد أبو علي دوراً يحفظه له أهل اليمن إلى يوم الدين، على ما يقوله قائدهم الشجاع السيد عبد الملك الحوثي.

> لن يُقِرّ الأميركيون وأتباعهم في ممالك القهر، بحقيقة العلاقة التي تربط «أنصار الله» بإيران، ولن يفهموا كيف أن قائداً تاريخياً مثل السيد حسن، أسّس لعلاقة، تحفظ خصوصية كل طرف، وتحقّق أكثر مما هو مُتوقّع من نتائج

كان «أبو علي» يتحدّث عن العلاقة مع «أنصار الله»، من موقع العارف بطبيعة اليمن. استهلك سنوات وهو يتعلّم عن تاريخ هذا البلد، وتركيبته الاجتماعية وطبيعة العلاقة بين الأرض وساكنها، وتعرّف إلى الشخصية المحورية في حركة «أنصار الله»، وتلمّس الطريق متراً بعد متر، حتى وصل إلى عقلها الفكري والسياسي. لكنه كان طوال الوقت، حذِراً في طريقة التعامل والتخاطب، وعندما يُسأل عن الأمر، كان يكرّر لازمة فيها: «لقد أوصاني السيد حسن، أن انتبه في كيفية التحدّث أو النقاش مع أنصار الله، وأن عليك أن تعرف، بأن تكليفك، هو أن تعمل في خدمتهم، وأن تقدّم المشورة حيث يجب، ولست مُخوّلاً، ولا يجوز لك شرعاً، ولا يحقّ لك، أن تطلب منهم شيئاً، أو أن تقترح فكرة على شكل أمر، وإياك أن تحاول فرض وجهة نظرك، واحفظ دائماً، بأنهم أهل الأرض، وهم الأدرى بأمور بلادهم، والتجربة تقول بأنهم يتحمّلون المسؤولية بشجاعة، ويحتاجون إلى العون فقط».

لم يكن الأمر يقف عند هذا الحد، بل كان السيد حسن، يتدخل في كثير من الأحيان، لمعالجة ثغرة قد تبرز، عندما يشعر بأن خللاً ما قد ظهر في التواصل بين إيران و«أنصار الله»، وعمل على وضع «الفهم الأدقّ» الذي صار سياسة في إيران، يرسم تصوّرها لموقع ودور حركة «أنصار الله»، وكان السيد حسن حاسماً، في أن الدعم لهذه المجموعة الشجاعة، لا مقابل له، سوى ما يحقّقه هؤلاء من إنجازات تصبّ حكماً في خدمة الهدف الأكبر. وكان هو من يبادر إلى الحديث مع السيد عبد الملك، في حاجات المقاومة في لبنان وفلسطين، ويحرص في كل مرة، على أن يقول له، بأنه ليس من مسؤولية اليمن القيام بأي دور خاص يزيد من الأعباء على شعبه ومجاهديه. وكم كان السيد حسن، يتأثّر عندما يعرف بما تفعله «أنصار الله» من أجل فلسطين ولبنان، حتى إن الكل يتذكر، كيف بكى السيد وهو يتحدّث أمام الناس، عن حملة التبرعات التي أطلقتها «أنصار الله» دعماً لفلسطين، وهي التي لا تجد ما يكفي قوتها وكفاف يومها بفعل الحصار السعودي – الإماراتي – الأميركي.

ما تقدّم، يهدف إلى توضيح أمر في غاية الأهمية، ذلك أن ما أنجزته «أنصار الله» في باب المندب، شكّل نقلة نوعية في مسيرة هذه الفئة. وهو حدث لا ينفصل عمّا يجري في كل المنطقة. لكنّ الفرق، هو أن «أنصار الله»، أجادت قراءة الأحداث، ولديها كل الحق، في اختيار اللحظة المناسبة للقيام بعمل ضخم، من أجل تحقيق الهدف بأقل الأكلاف.

وإذا كان الجميع يتصرف على أن عملية تحرير الساحل الغربي، لم تكن خارج إطار المواجهة الأشمل مع الولايات المتحدة الأميركية، فإن فوائدها على اليمن، تبقى أكبر بكثير من فوائدها على إيران. ولو أنه بإمكان إيران، وقوى محور المقاومة الاستفادة منها إلى أبعد الحدود. أمّا «حزب التنابل» في الجزيرة العربية، الذين يهيمون على وجوههم دون حيلة، ويصرّون على اعتبار ما حصل خدمة لإيران، فإن بإمكانهم اكتشاف القيمة اليمنية من الحدث، وهو أمر بسيط، وليجرّبوا عقد صفقة مع «أهل الصدق»، فيرفعوا الحصار، ويغادروا اليمن، ويتركوا أمره لأهله، وليتحدّثوا بعدها عن مصالح إيران...

على أن الأهم، يبقى متصلاً بفكرة المقاومة وقواها، ومع أن العدو نجح في توجيه ضربات قاسية إلى قوى المقاومة في فلسطين ولبنان وسوريا، فهذا المسار ليس قدراً محتوماً، وسوف يلمس أهل لبنان وفلسطين، أهمية ما قامت به «أنصار الله»، وما سوف تقوم به، برغم كل التحشيد والتآمر عليها، من عالم غاضب، فقط، لأن حفنة من الأحرار، نجحوا في رفس قصور الرمال بضربة واحدة...

المدرسة الحوثية: علوم وعقول تعمل على مدار الساعة

• كيف تدرّجت المعرفة بالقوة الصاروخية وتطوير خطوط الإنتاج المحلي؟ • بنية استخباراتية وأمنية مع دعم تقني أتاحا رؤية العدو وقراءة الميدان

شهور طويلة، مرّت على بدء التخطيط لعملية الساحل الغربي. كان على «أنصار الله»، توفير كل عناصر النجاح. من اختيار اللحظة السياسية المناسبة، إلى توفير العدة والعتاد والعديد اللازم، وفي الأثناء، كانت «أنصار الله» قد أنجزت مرحلة متقدّمة من علوم الأمن التي لا تفيد فقط في جمع المعطيات من حولها، بل في فهم العدو بطريقة واضحة، وفي تحقيق الاختراقات التي تتيح التعرف إلى كل ما يفكر به الأعداء. وصولاً إلى توفير الأرضية الاستخباراتية المناسبة لساعة المواجهة. فيما كان أهل الاختصاصات، يجتهدون في توفير أدوات المعركة المناسبة، مستفيدين من خبرة نحو عقدين من القتال المستمر، ومن كل الخبرات التي وفّرت لهم من قبل إيران وحزب الله، ومن تجارب عمل أقاموها في أكثر من مكان، لكنّ الأهم، في ما كانوا يعملون عليه في بلادهم، حيث المركز الأساسي لكل شيء.

لعملية الساحل الغربي وباب المندب رواية كاملة، لكن المهم أولاً، معرفة الأساس الذي تحرّكت على أساسه «أنصار الله»، وأي قدرات وخبرات توفّرت لديها خلال عقدين من النشاط السياسي والعسكري والأمني، ما يسمح لها بتنفيذ عملية بهذا الحجم، وتنجح في وقت زمني قياسي، وبأقل الخسائر الممكنة، وحتى بأقل نسبة من الدماء تسقط في صفوف الطرف المقابل.

التدرّج في البناء العسكري

بعد تجربة اجتياح محافظات الجنوب في آذار عام 2015، ثم انطلاق المواجهة الكبيرة مع الفصائل الجنوبية بدعم كبير من السعودية والإمارات ودول أخرى، دخلت قيادة «أنصار الله» في أول عملية تقييم نوعية. واستمرت هذه المراجعات بصورة دائمة، بما في ذلك التقييم الخاص الذي حصل بعد معركة مأرب قبل أكثر من 4 سنوات، وقد خلصت القيادة، إلى أن هناك حاجة تفرض إعادة النظر في أساليب كثيرة من فنون القتال. لكنها تأكدت من فعالية العمل الهجومي، شرط توفير متطلبات لتسهيل المهمة العسكرية. وكان العنصر الرئيسي في العمل، هو انتظام المجلس القبلي، الذي يمثّل أبرز قبائل اليمن، والذي يخرج منه عشرات الآلاف من المقاتلين، وهو إطار يعكس واقعاً خاصاً في شمال اليمن، حيث التداخل غير المسبوق في علاقات قبائل الشمال بعضها مع بعض، مع فهم أدقّ، لطبيعة التمايز عن سكان المحافظات الجنوبية، الذين عجنتهم تجربة الحكم الاشتراكي، التي استمرت منذ نيل الجنوب استقلاله أواخر الستينيات، مروراً بمرحلة متنوعة من الحكم قبل تثبيت الحزب الاشتراكي سيطرته التي استمرت حتى عام 1990. ذلك أن 22 سنة، فرضت تغييرات كبيرة لم تصل إلى شمال اليمن، خصوصاً أن الشيوعيين في الجنوب، قادوا معركة ضد القبلية وزعماء القبائل، وعمدوا إلى تأميم الأراضي والملكيات لمصلحة الدولة، وفرضوا نظاماً تعليمياً إلزامياً مع إعطاء المرأة دوراً إضافياً، إلى جانب مشروع الإصلاح الزراعي. وكل ذلك أنتج عمارة من نوع مختلف، ومزايا طبعت غالب الجنوبيين، وعندما عمل علي عبدالله صالح على توحيد البلد كله تحت قيادته، خسر الجنوبيون مزايا الدولة الاشتراكية، فيما حافظ الشماليون على قواعد خاصة بالعمل الاجتماعي مع دور خاص للقبائل.

لكن مشكلة الشمال كانت تختلف من حيث الجوهر، ذلك أن انطلاقة جماعة أنصار الله مع الشهيد حسين الحوثي، كانت تواجه آثار الإهمال الهائل من قبل الدولة المركزية في مجالات التنمية والتعليم والرعاية، إضافة إلى الحملة المركزية التي قادتها السعودية من خلال مراكز تنشر المذهب الوهابي في مناطق تواجد أنصار الحوثي. لكنّ «أنصار الله»، التي واجهت في المرحلة الأولى قوى وقيادات تنتمي دينياً إلى المذهب الزيدي (مثل علي عبد الله صالح وآل الأحمر الذين كانوا يميزون بين العقيدة الزيدية والقبلية الزيدية، وبين الخيارات السياسية)، تحوّلت مع الوقت إلى مركز الاستقطاب الرئيسي لغالبية «الزيود»، علماً أن التقاطع في الجانب الفقهي بين الزيديين وأتباع المذهب الشافعي (من السنّة) إلى جانب التشابك في العلاقات القبلية، مكّنا «أنصار الله» من التوسع داخل هذه الكتلة، وساعداها على تعزيز قواعدها الشعبية خصوصاً لناحية الموقف السياسي ضد الهيمنة السعودية وضد الاستعمار الأميركي، قبل أن يتحول تنظيم أنصار الله إلى مرجعية أولى لما يمكن تسميته بالتحالف القبلي – السياسي الذي يقف خلف القوة التي تحكم شمال اليمن اليوم. وقد نجحت «أنصار الله»، في استمالة غالبية وازنة في القبائل من زاوية أن مصلحة اليمن ليست في تركه لدول وحكومات وقوى حرمته ثرواته لعقود طويلة، وسرقت خيراته وأفقرته، ومنعت التعليم عن أهله، ثم حاولت فرض وجهة عقائدية مخالفة لكل ما ترسّب عند أبناء جنوب الجزيرة طوال ألفي عام وأكثر.

التسليح والصناعات وتدوير الموارد

وإلى جانب التوسع في الانتشار الجغرافي، كانت «أنصار الله»، تعمل ليلَ نهارَ على صياغة مشروع عسكري – أمني من نوع خاص. وقد اهتمت بتوفير العتاد، وهي بادرت منذ وقت طويل، إلى جذب كوادر متعلّمة في اختصاصات تساعد على تنمية القدرات العسكرية في بلد يتعرّض للحصار الخانق. وكان عندها برنامج خاص لتهريب الأسلحة من إيران أو من أسواق تشتري منها بعض العتاد، لكن ذلك، كان يحصل بالتزامن مع جهد مركزي لتعزيز الصناعات المحلية، خصوصاً أنها ورثت عن نظام صالح، الكثير من المعدات واللوجستيات التي تفيد في تطوير الصناعة المحلية. قبل أن تعمل على تحديث وتوسيع خطوط الإنتاج، خصوصاً في مجال الصواريخ والمُسيّرات والقطع البحرية.

ومع الوقت، تمكّنت حكومة صنعاء بقيادة «أنصار الله» من إنتاج قدرات نوعية من خلال الصناعات المحلية، وقد استفادت من التقنيات الحديثة المُتاحة في السوق العالمية، ولا سيما ذات الاستخدام المزدوج، علماً أن أعداءها، ولا سيما قوات طارق صالح، ركزوا في عملهم على رصد خطوط الإمداد، بالتعاون الوثيق مع القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، ونجحوا في اعتراض العديد من الشحنات، وتم عرض بعض المُصادرات التي تضمّنت أدوات تكنولوجية مزدوجة الاستخدام.

لا تخفي صنعاء التعاون الوثيق مع طهران في تبادل الخبرات والعلوم التقنية، لكن مسار التصنيع المحلي لا يقتصر على إنتاج الصواريخ والمُسيّرات الجوية منها والبحرية، بل يشمل تجهيزات ووسائل مرتبطة بالقدرات الاستخباراتية والاتصالات والاستطلاع، وصار واضحاً أن إنتاج حاجات لهذا العالم يتمّ داخل اليمن.

وفي هذا السياق، تكرر الولايات المتحدة اتهاماتها للصين وشركاتها بتزويد «أنصار الله» بتكنولوجيات ومواد ذات «استخدام مزدوج»، والمقصود التقنيات التي تُصنع عادة لأغراض مدنية تجارية، لكن يمكن للجيوش أو القوى المسلّحة تعديلها لتساهم في بناء القدرات العسكرية، خصوصاً ما يتعلق باستهداف السفن المعادية في بحر العرب أو في البحر الأحمر. وبحسب ما أعلنته أمس Anthropic في تقرير استخباراتي عن إساءة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، قالت الشركة إنها رصدت خلية لتطوير الأسلحة في شمال اليمن استخدمت نموذجها Claude Code في العمل على ثلاثة برامج تسليحية، بينها:

- صاروخ باليستي متعدّد المراحل بهدف مدى يتجاوز 2،000 كلم.
- صواريخ متعددة الأنواع، أُطلق عليها اسم R2000، بينها نسخة مزوّدة بمفهوم مركبة انزلاقية فرط صوتية.
- صاروخ موجّه خضع بالفعل لاختبار ميداني في اليمن. وقال بيان الشركة إن الاختبار فشل، فعاد أفراد المجموعة خلال ساعات إلى العمل على برنامج Claude لمعرفة سبب الفشل.

تطوير قوة الاستخبارات

في زمن حكم الرئيس صالح، تنامت العلاقات بين صنعاء والحكومة الأميركية، وبعد أحداث 11 أيلول 2001، انطلق تعاون استخباراتي خاص، وأنفق الأميركيون نحو نصف مليار دولار سنوياً، لتمويل برامج لتدريب وتجهيز قوات الأمن اليمنية تحت عنوان مكافحة تنظيم «القاعدة»، وقد شملت البرامج القوات الخاصة وخفر السواحل ووحدات مكافحة الإرهاب. وكشفت الوثائق أن أجهزة نظام صالح الاستخباراتية باتت إحدى نقاط الارتكاز الإقليمية في مكافحة الإرهاب، والتجسس على الدول المجاورة، ومنها السعودية.

بعد سقوط نظام صالح، وسيطرة «أنصار الله» على العاصمة، تمّ وضع اليد على المقدّرات العسكرية، ومن بينها ما تركه الأميركيون من أجهزة متقدّمة جداً، فيها ما يرتبط ببرامج التنصت، وملاحقة الطيف الإلكتروني، إلى جانب أرشيف كبير لسنوات من العمل الاستخباراتي. وقد تحدّث رجال الاستخبارات الأميركية مع أكثر من معني بملف اليمن عن هذا الأمر، وكانوا يسألون عن إمكانية «أنصار الله» في بناء ورش لصيانة تلك المعدات، أو العمل على مبدأ الهندسة العكسية.

ومع الوقت، كانت قوات «أنصار الله»، تعمل على بناء الوحدات الأمنية والاستخباراتية المتعددة المستويات، بما يسمح بتغطية معظم الأراضي اليمنية، بما فيها المناطق الخاضعة لحلفاء السعودية والإمارات، وهي عملية تفرض حكماً، بناء منظومة متكاملة من الاختصاصات. وبعد هيكلة القوات تحت راية الجيش اليمني، نجحت قوات «أنصار الله» في توفير البيئة العملانية لفرق الاستخبارات لرصد التهديدات والمخاطر، علماً أن التطور شمل أقساماً تعمل على قراءة المشهد اليمني، وتقدير الوضع إقليمياً ودولياً، ما سمح بإعداد تقارير دورية أو مستعجلة ورفعها إلى القيادات المعنية سياسياً أو عسكرياً، بما في ذلك خيارات العمل المُتاحة، بما يتيح اتخاذ القرار على أسس معلوماتية حديثة.

وفق هذه القاعدة، فإنه من غير المنطقي أن لا تكون السعودية وقواتها العسكرية والأمنية خارج إطار الرصد الاستخباراتي من جانب «أنصار الله». وهو رصد له جوانبه التقنية الخاصة بحركة سلاح الجو السعودي، والتواصل مع المجموعات العاملة مع السعودية، وعمليات نقل الأسلحة أو التدريب وخلافه، وصولاً إلى تشكيل بنك أهداف متنوّعة داخل السعودية للتعامل معه وفق مقتضيات المعركة. وهو بنك لا يقتصر على أهداف عسكرية، بل يركّز أساساً على الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى الحكم السعودي.

وكان لهذا التقدم، الدور المركزي، في منع السعودية من إنكار دورها في الدعم الجوي لمجموعاتها في أرض المعركة، ذلك أن الأميركيين أنفسهم، قالوا للسعودية، إن هناك بنية تقنية يمكن لـ«أنصار الله» من خلالها التعرف إلى كل حركة الطيران السعودي في أجواء اليمن، وحتى داخل الأجواء السعودية.

درس المعركة البحرية مع أميركا

في المعركة البحرية مع الولايات المتحدة، لم يكن التحدي اليمني قائماً على امتلاك قوة بحرية تقليدية قادرة على مجابهة الأسطول الأميركي، بل على بناء منظومة استخباراتية وعملياتية تسمح لصنعاء بمعرفة تحركات الخصم من جهة، وعلى إخفاء قدراتها، وتغيير مواقعها، والحفاظ على عنصر المفاجأة من جهة ثانية. وهذا ما جعل البحر الأحمر مختبراً صعباً للبحرية الأميركية، ولا سيما مع اضطرار القطع البحرية والحاملات إلى العمل في بيئة تهديد مستمرة. وقال ضباط أميركيون لاحقاً، إنهم كانوا يضطرون إلى العمل على مدار الساعة كون «أنصار الله» لا تتوقف عن القيام بالعمليات المضادة.

> أهمية «تركة صالح» ودروس خاصة من المواجهة البحرية مع أميركا

أهمية الاستخبارات اليمنية هنا، تكمن في كونها لم تكن منفصلة عن العمليات العسكرية؛ فالمعلومة تتحوّل سريعاً إلى قرار. وفي المقابل، كان العمل على برامج التمويه، ما خلق عجزاً عند الأميركيين، ولم يعد بمقدورهم الحصول على صورة دقيقة ومُحدثة عن مواقع وقدرات «أنصار الله»، ما أدّى إلى تراجع قدرة وفعالية التفوّق التكنولوجي لدى الأميركيين. وقد شكّلت المعلومات المضلّلة التي تصل إلى الجانب الأميركي، والفشل في الوصول إلى قيادات وأهداف يمنية، أحد أسباب إعادة النظر في الاستراتيجية الأميركية. ذلك أن القوات الأميركية لم تعد تواجه هدفاً ثابتاً، يمكن تدميره ثم إعلان انتهاء المهمة، بل منظومة قادرة على الاختفاء وإعادة الظهور وتغيير أساليب العمل واستنزاف الخصم على مدى زمني طويل.

وفق هذا المنظور أفشلت الخطة اليمنية التفوّق البحري الأميركي. وظلت واشنطن مضطرة إلى التعامل مع تهديد متحرّك وغير واضح بالكامل، وظهرت هشاشة الفرضية لدى القوة البحرية التقليدية أمام الصواريخ والمُسيّرات، ما يسمح بالقول إن نجاح الجهد الاستخباراتي اليمني، لا يُقاس بعدد الأهداف التي جرى كشفها أو ما تمّ إحباطه، بل في منع البحرية الأميركية من تكوين صورة استخبارية كافية لإنهاء التهديد البحري، حتى وصل الأمر إلى مستوى جعل قوة بحرية محدودة، تنجح عبر المرونة والمعلومات أن تفرض على قوة بحرية عظمى معادلة مختلفة. ويكفي الإشارة إلى ما ردّده الأميركيون لاحقاً، عن نجاح «أنصار الله» في إجبار حاملة الطائرات على المناورة، وتعطيل النمط التقليدي لعملياتها، وجعل استهدافها احتمالاً قائماً كل الوقت.

لعل أكثر ما يكشف طبيعة الحرب الاستخبارية التي رافقت المعركة البحرية، اتهام أميركا شركة الأقمار الاصطناعية الصينية «تشانغ غوانغ» بتزويد «أنصار الله» بصور مكّنتها من استهداف القطع الحربية الأميركية، إضافة إلى رصد حركة كل السفن الدولية في البحر الأحمر.

مواجهة التفوّق الجوي والاستخباري للعدو

قد لا يكون معروفاً لدى كثيرين، أن الجانب العقدي لـ«أنصار الله»، يركّز على فكرة الهجوم كوسيلة رئيسية للدفاع أو تحقيق مكاسب. ومفردة الدفاع تغيب عن قاموسهم بشكل كبير. لكن تشارك الخبرات مع الحلفاء في محور المقاومة، أدخل إلى قاموسهم العسكري مفردة «الدفاع السلبي»، كونه من عناصر الصمود العسكري في مواجهة تفوّق العدو في الاستطلاع والضربات الجوية. وهي منظومة لا تقتصر على الدفاعات الجوية، بل تتركز على الإجراءات التي تعقّد مهمة العدو في الوصول إلى الأهداف العسكرية.

وقد استفادت «أنصار الله» من تجارب سابقة، وكذلك من ما ورثته من بنى تحتية كان علي عبد الله صالح قد أقامها في زمن سابق، ما ساعد على إخفاء القدرات العسكرية وتمويهها وتوزيعها في أكثر من منطقة، وكذلك الحد من إمكانية رصدها وتعقّبها. وهو ما ظهر خلال الحرب مع السعودية ثم مع الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث لم يتمكن هؤلاء من تحديد الأهداف بدقّة، وقد اعترف العسكريون الأميركيون بقدرة «أنصار الله» في عمليات التمويه والخداع والتحصين، بما في ذلك تقليص «البصمة التقنية» التي تتيح للخصم اكتشافها واستهدافها. وقد ساعد في ذلك، الطبيعة اليمنية التي تتميّز بمساحات واسعة وتضاريس جبلية ومُعقّدة، تتيح القدرة على إخفاء قدرات «أنصار الله» وإعادة توزيعها، ما يصعّب مهمة الاستطلاع عند العدو. وقد استفادت قيادة «أنصار الله» من شبكة الأنفاق التي أقامها صالح بالقرب من صنعاء. وهي أنفاق سبق لنائب صالح الأسبق علي سالم البيض أن تحدّث عنها، يوم اصطحبه صالح في جولة تحت الأرض خرج منها مذهولاً بحجم البنى التحتية، واصفاً ما شاهده بأنه مدن تحت الأرض، علماً أن الأميركيين والإسرائيليين قالوا إنهم رصدوا شبكة أنفاق مُستحدثة في الشمال وبالقرب من الحدود السعودية. ونشرت وكالات أجنبية صوراً لمداخل الأنفاق في الشمال باعتبارها قلاعاً لا يمكن كسرها، على رغم أن بعض هذه الأنفاق تعرّضت لعشرات الغارات الأميركية بالقنابل الارتجاجية.

على الغلاف

السعودية تنقل مقاتلين سوريين نسخة يمنية من «ردع العدوان»

صنعاء - **رشيد الحداد**

كشفت مصادر في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن معركة الساحل الغربي التي انتهت بهزيمة للقوى الموالية للرياض، أسقطت مخطّطاً سعودياً كان يُراد منه نقل «سيناريو السقوط السوري» إلى اليمن، وحَشد لأجله مقاتلون متطرّفون من سوريا عبر الأراضي السعودية. وبيّنت المصادر أن السعودية عملت على هذا السيناريو منذ أكثر من عام، واشتغلت في إطار التحضير له على تعزيز التشكيلات السلفية، بما فيها «قوات درع الوطن» التي شكّلتها المملكة قبل سنوات، و«قوات الطوارئ»، و«الوية العمالقة»، فضلاً عن تعيين قيادات متطرّفة في مناصب عسكرية رفيعة المستوى.

وبحسب المصادر، فإن هذا المخطط لم يبدأ فحسب مع إطلاق القوى التابعة للسعودية، مطلع الشهر الجاري، عملية «ردع العدوان - إدلب اليمن» ردّاً على عملية «والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً» التي أطلقتها صنعاء. وتمكّنت عبرها من إخراج القوى الموالية للرياض من 6 مديريات وقضت على 38 لواءً عسكرياً مدعومة من المملكة، بل شُرع في تنفيذه قبل ذلك. واللافت، وفق المصادر، أن المواجهات التي دارت غربي اليمن وشرقيه، قوبلت باهتمام كبير في سوريا، حيث واكبت عشرات الصفحات السورية في دمشق وإدلب وحماة ومدن أخرى، تلك الأحداث. وفي الإطار نفسه، كشفت مصادر عسكرية مطلعة، لـ«الأخبار»، عن مشاركة سورية في تدريب الفصائل السلفية في منطقتَي الوديعة وشرورة السعوديتين، خلال الأشهر الماضية، مشيرةً إلى حصول «صنعاء على معلومات استخباراتية تؤكد قيام الرياض بنقل المئات من العناصر المتطرّفة من سوريا إلى اليمن عبر أراضيها». كذلك، أكدت مصادر استخباراتية في صنعاء تلقّيها معلومات عن وجود دور تركي في نقل المتطرّفين السوريين إلى جبهات مأرب والجوف وعدن وحضرموت.

وفي الاتجاه نفسه، كشف وزير الداخلية العراقي الأسبق، باقر جبر الزبيدي، في حديث أوردته وسائل إعلام عراقية أمس، أن «جسراً جوياً أقيم لنقل إرهابيين من سوريا إلى اليمن لمواجهة أنصار الله، بعد فشل الحملات العسكرية الخليجية في مواجهة الجماعة»، لافتاً إلى أن «هذا التحرّك رافقته حملة إعلامية مكثّفة للحديث عن تحرير اليمن». ورأى أن «الرئيس الانتقالي أحمد» الشرع قد يكون أجير على الدخول في هذه المواجهة بسبب ضغوط تتعلّق بالتمويل الخليجي لسوريا»، مشيراً إلى أن «القرار السوري بات مرتبطاً بعدد من الجهات الإقليمية والدولية»، محذراً من أن استمرار هذا المسار قد يؤدي إلى فتح جبهات جديدة. كما تساءل عن مدى موافقة تركيا على ذلك التحرّك، وما إذا كان الأخير يندرج في إطار مقتضيات «حلف مكّة» الذي يضمّ السعودية وتركيا وباكستان، معتبراً أن مصلحة أنقرة الحقيقية هي الدفع في اتجاه تقوية أيّ جبهة تواجه الكيان الإسرائيلي، وفي مقدّمها جبهة «أنصار الله».

على الأرض، استمرت، خلال الساعات الماضية، المعارك في محافظة الجوف، حيث طردت قوات صنعاء «قوات الطوارئ» من محاور اللبن والكنادس. كما صدّت محاولات الفصائل السلفية التقدّم في جبهة كهبوب في محافظة لحج، وتمكّنت من تأمين عدد من المناطق ذات الصلة بأمن مضيق باب المندب، وذلك من اتجاه منطقة رأس العارة والمضارية المحاذية لمديرية ذوباب، مركز باب المندب. ورغم استماتة القوى السلفية المتطرّفة، بقيادة السلفي حمدي شكري - الذي انسحب، مساء الأربعاء الماضي، من جبهات جنوب الحديدة مع مجاميعه، عقب أول مواجهة خاضها مع «أنصار الله» -، في العودة إلى مدينة ذوباب، إلا أن كلّ تلك المحاولات باءت بالفشل، وانتهت بتقدّم الحركة، وتأمينها المزيد من المواقع في حدود مديريتَي ذوباب وكهبوب شرقي مدينة المخا. وبحسب المصادر التي تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن هذه المعركة لم تنتهِ بعد، وقد تمتدّ إلى إسقاط محافظات ومدن رئيسة أخرى لا تزال تحت سيطرة القوات الموالية للسعودية، ومنها مأرب. وأشارت المصادر إلى تفوّق «التحالف» في مأرب والساحل الغربي، متابعةً أنه تمّ تنفيذ ضربات صاروخية أدّت إلى إعاقة الحركة تمكّنت من اختراق صفوف الفصائل المسلّحة المدعومة من الرياض منذ أشهر، وقامت، بناءً على ذلك، بتنفيذ ضربات استباقية استهدفت مخازن سلاح تلك الفصائل التي بنتها المملكة على مدى السنوات الماضية، تمهيداً لتنفيذ عملية واسعة في غرب اليمن وشرقه. وتزامن هذا الأمر مع ترتيبات بادرت إليها لجان عسكرية سعودية في جبهات حاكمة، كالبيضاء والضالع، وهو ما تحسّبت له صنعاء، بالتعاون مع أبناء القبائل.

> فشلت القوى السلفية في العودة إلى مدينة ذوباب

رئيس حكومة صنعاء بالوكالة، محمد مفتاح، يستقبل أسرى حزرتهم القوات المسلحة خلال معركة الساحل الغربي (أ ف ب)

وتضيف المصادر أن أعين صنعاء الاستخبارية كانت حاضرة في ميادين التحشيد كافة في معسكرات الوديعة وقاعدة الرويك ومقرّات تابعة لـ«التحالف» في مأرب والساحل الغربي، مشيرة إلى أنها تمكّنت من الحصول على معلومات دقيقة عن أعداد المقاتلين الذين تمّ حشدهم، وأماكن تجمّعهم، وأسماء قادتهم، وطبيعة الأسلحة التي جُلبت إلى تلك الجبهات، وهو ما مكّن القوات المسلحة من توجيه ضربات دقيقة ومركّزة، أدّت إلى تدمير مخازن السلاح والذخائر ومنصّات الصواريخ ومنظومات الدفاع الجوي، وقتل وإصابة العشرات من المقاتلين، بينهم قيادات ميدانية وضباط. وأكدت المصادر أن هذه الضربات أسهمت بشكل مباشر في إرباك صفوف المهاجمين، وإفشال تقدّمهم، وإجبارهم على التراجع والانسحاب، في ظلّ غياب أيّ غطاء جوي أو إسناد ناري فعّال.

سقوط باب المندب يشغل إسرائيل: اليمن لم يعُد «تهديداً مؤجّلاً»

علي حيدر

رسَخت «أنصار الله»، من خلال سيطرتها على الساحل الغربي لليمن ومضيق باب المندب، نفسها حجر زاوية في معادلات الردع الإقليمية، دافعةً باليمن إلى عمق الحسابات المباشرة في التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي، بعدما كان هذا البلد منظوراً - إسرائيلياً - كـ«تهديد بعيد» - وإن متعاظم -. ولئن كانت تلك الحسابات متركّزة سابقاً على امتلاك صنعاء صواريخ ومُسيّرات قادرة على دكّ عمق الأراضي المحتلّة، فهي باتت الآن متّصلة كذلك بتموضع جغرافي للخصوم في أحد أهمّ الممرّات البحرية عالمياً، بما يعني القدرة الفعلية على التأثير في حركة الملاحة والتجارة، وبالتالي في مُحدّدات «الأمن القومي» للعدو. وكانت اختبرت إسرائيل، خلال الحرب على قطاع غزة، قدرة اليمن على التأثير في حركة الملاحة المتجهة إلى ميناء «أم الرشراش» (إيلات)؛ إذ أدّت القيود التي فرضتها صنعاء وقتذاك إلى تراجع حادّ في نشاط الميناء وإلحاق أضرار اقتصادية وتجارية ملموسة به، فيما تبدو الظروف اليوم أكثر مؤاتاةً لـ«أنصار الله»، وهو ما يثير قلق تل أبيب من تضاعف قدرة الحركة على مواصلة الضغط في البحر الأحمر وتصعيد مستوياته بالنسبة إلى إسرائيل، كلّما تعزّز تموضع القوات اليمنية عند باب المندب والجزر ذات القيمة الاستراتيجية، تضاءلت فرص إضعاف هذا «الخطر» عبر الضغط العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، وتثبّت حضور اليمن كعمق استراتيجي ضمن محور المقاومة، وهو ما من شأنه تكثير تعقيدات البيئة التي تتحرّك فيها واشنطن وتل أبيب. ذلك أن الضغط الموازي على مضيقَي هرمز وباب المندب، من شأنه أن يمنح إيران وحلفاءها قدرة أعلى على توزيع الضغط وإجبار الخصم على نشر موارده على رقعة جغرافية واسعة، وهو ما سينعكس مباشرةً على قدرة المناورة لدى إسرائيل، المُعتمدة، في نهاية المطاف، على المظلّة الاستراتيجية الأميركية، وعلى قدرة واشنطن على ضبط الوضع الإقليمي - بما يحفظ لتل أبيب هامشاً واسعاً من الحركة -.

يضاف إلى ما تقدّم، أن توسيع أيّ جبهة من جبهات محور المقاومة لمنجزاتها، من شأنه أن يترك أثره في الجبهات الأخرى، سواء عبر الإسناد المباشر أو من خلال استنزاف قدرات الخصم وتشتيتها ورفع كلفة خياراته. وفي ظلّ العلاقة الوثيقة بين «أنصار الله» و«حزب الله» وحركة «حماس»، يحضر ملفّا لبنان وغزة ضمن هذه المعادلة. وعلى الرغم من أن هذا التأثير قد لا يكون عملياتياً أو مباشراً في الحالات كافة، إلّا أن رفع كلفة الحرب الإقليمية الشاملة من شأنه أن يؤثّر في حسابات الردع المحيطة بتلك الملفات. ولا يعني ذلك انقلاباً نهائياً ومُطلقاً في ميزان القوى؛ إذ لا تزال إسرائيل تحتفظ بتفوّق عسكري وقدرة على المبادرة، إلّا أن خطواتها المستقبلية باتت محفوفة بقيود ومخاطر كبرى، يتوجّب أخذها في الحسبان قبل الإقدام على أيّ خطوة.

> توسيع أيّ جبهة من جبهات محور المقاومة لمنجزاتها، من شأنه أن يترك أثره في الجبهات الاخرى

أمّا على الصعيد الداخلي اليمني، فإن سيطرة «أنصار الله» على المنافذ والمواقع البحرية، تمنحها إمكانات إضافية لمواجهة الحصار المفروض عليها، ومن ثمّ تعزيز استقلالية خياراتها الاقتصادية والأمنية، وتحويل الموقع الجغرافي لليمن من عنصر ضغط ضدّها، إلى مورد قوة سياسية وعسكرية واستراتيجية في يدها. وفي الصورة الأعمّ، يمكن القول إن التطوّرات الأخيرة على الساحة اليمنية من شأنها تغيير حسابات الخصوم، وإجبارهم على إعادة النظر في كلفة استخدام القدرة العسكرية ومخاطره، وفي حال استمرّ تثبيت هذه المعادلة، تكون صنعاء قد أضافت عنصراً جديداً إلى توازنات المنطقة، لا يمكن إغفاله في أيّ خطوة مقبلة.

مخاوف إسرائيلية من «الخذلان» الأميركي للسعودية

تتعامل إسرائيل مع سيطرة «أنصار الله» على باب المندب بوصفها تهديداً أمنياً مباشراً تتجاوز تداعياته الساحة اليمنية. وتقرأ الأوساط الإسرائيلية ذلك التطور باعتباره تعزيزاً لأوراق إيران في المواجهة الإقليمية، ودليلاً على تآكل قدرة السعودية والولايات المتحدة على ردع «الحوثيين». وبحسب كبير مراسلي الشؤون الدولية في «القناة 15»، بارك بيتيش، «فرض الحوثيون عملياً سيطرتهم على باب المندب، بما يحمله ذلك من تداعيات على حركة السلع وشحن النفط»، في وقت تعلن فيه الولايات المتحدة، وفق قوله، أنها «ليست طرفاً في هذا الحدث». ومن جهته، رأى الخبير العسكري في «القناة 13» أور هيلار، أن «سلسلة النجاحات الحوثية تكشف ضعفاً سعودياً وأميركياً»، وقد تمنح إيران «دفعة معنوية وورقة ضغط» في مواجهتها مع الولايات المتحدة في «هرمز». أما «يديعوت أحرونوت»، فتحدثت عن خشية إسرائيلية من تشكّل «حصار جديد» تقوده إيران وحلفاؤها، مشيرة إلى «خيبة أمل إسرائيلية» من تأكل الردع السعودي».

وبدورها، رأت «هآرتس» أن «الحوثيين يعيدون رسم خريطة الشرق الأوسط، في وقت تنأى فيه الولايات المتحدة بنفسها عن التدخل العسكري المباشر في اليمن». وبحسب الصحيفة، يكشف رفض الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، طلباً سعودياً للمساعدة العسكرية، والاكتفاء بالدعم الاستخباراتي، «حدود قدرة الرياض على الاستغناء عن المظلة الأميركية، رغم محاولاتها خلال السنوات الماضية تنويع تحالفاتها». وفي تحليلها للخيارات السعودية، اعتبرت «هآرتس» أن «شنّ حرب واسعة على الحوثيين قد يقود إلى مواجهة أشمل مع إيران، فيما قد يدفع الامتناع الأميركي عن التدخل مع الرياض، نحو ترتيبات أمنية إقليمية تقلّ فيها مركزية واشنطن». وفي المقابل، قدّرت «هآرتس» أن «عدم التطابق الكامل بين أهداف إيران والحوثيين قد يتيح للسعودية فصل المسار اليمني عن المواجهة الأميركية - الإيرانية، وذلك عبر التفاوض مع الحوثيين».

السعودية والانكشاف الأمني: أيّ خيارات؟

لقمان عبد الله

مع سقوط الساحل الغربي لليمن في يد حركة «أنصار الله»، وإحكام الأخيرة سيطرتها على مضيق باب المندب، كما واستمرارها في استهداف المُنشآت الحيوية والاستراتيجية السعودية بصورة شبه يومية - ردّاً على تدخّل الطيران السعودي في إسناد القوى المحلّية الحليفة على الأرض -، تتكاثر التساؤلات حول الخيارات السعودية إزاء تلك التطوّرات، التي بدا أنها وجّهت ضربة كبيرة جديدة إلى حضور المملكة وتنفوذها في هذا البلد وفي المنطقة عموماً. ويرى بعض المراقبين أن المملكة تمرّ بواحدة من أصعب مراحلها منذ عقود، ولا سيما أن التحالف الاستراتيجي الذي يربطها بالولايات المتحدة، أثبت فشله في تأمين مظلّة حماية حقيقية للمملكة.

وسبق أن تجلّى نموذج من هذا الفشل خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب، عندما تعرّضت منشآتا بقيق وخريص النفطيتان، عام 2019، لهجوم واسع اعتُبر من أكبر الهجمات التي استهدفت البنية النفطية السعودية منذ تأسيس المملكة، وأحجمت واشنطن عن اتخاذ أيّ إجراء حيال ذلك، الأمر الذي دفع الرياض إلى البحث عن مسارات أخرى، كان من أبرزها فتح قنوات وساطة مع طهران، انتهت لاحقاً إلى دخول بكين على خطّ الوساطة بين البلدين.

وإذ يتكرّر السيناريو نفسه اليوم في خضمّ تداعيات الحرب على إيران، وديناميات التصعيد الإقليمي المرتبطة بها - بما فيها في اليمن -، لا يبدو أن السعودية في طور إجراء مراجعة حقيقية لسياساتها الأمنية، بل هي تكتفي بحشد الدعم الإقليمي والدولي لها، توازياً مع محاولتها استكشاف خيارات عملياتية يمكن أن تخفّف عنها العبء الأمني المُلقى على عاتقها حالياً. وإذ لا يظهر، إلى الآن، أن الاتفاقية الدفاعية الموقّعة أخيراً بين المملكة وتركيا وباكستان يمكن أن تُترجَم إلى خطوات من هذا النوع، يستمرّ التردّد الأميركي في الانخراط عسكرياً بصورة مباشرة في اليمن، وذلك على الرغم من زيارة قائد القيادة المركزية الأميركية، براد كوبر، إلى المملكة - عقب تطوّرات «باب المندب» -، والتقائه وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، فضلاً عن إعلان نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، «(أننا) نراقب الوضع» الذي وصفه بأنه «سريع التغيّر» من أجل «ضمان مصالحنا».

> ما قدّمته الإدارة الأميركية حتى الآن، يبدو أقرب إلى دعم استخباراتي وتقني محدود

وإذ يعزو البعض ذلك التردّد إلى الرغبة في استخدام الملفّ الأمني السعودي للضغط على وليّ العهد، شمل توفير منظومات وأدوات تتيح للضبّاط متابعة التطورات الميدانية بصورة لحظية - قريبة إلى منظومة «مافن» المُستخدَمة في وزارة الدفاع الأميركية -، إلى جانب إرسال نحو 200 خبير عسكري للعمل ضمن قيادة قوات مشتركة أُنشئت خلال الأسابيع الأخيرة.

في المقابل، تبدو حكومة صنعاء ماضية في قرارها رفع الحصار عن اليمن، مهما بلغت الكلفة المترتّبة على ذلك، والتي تظلّ بالنسبة إليها أقلّ من كلفة استمرار الحصار. وتستند «أنصار الله»، في هذا القرار، إلى زخم شعبي وسياسي يظهر أكبر ممّا كان الحال عليه في أيّ مرحلة سابقة، فضلاً عن المخاوف المتعلّقة بمخزون الذخائر وتعدّد مسارح العمليات. والجدير ذكره، هنا، أن ما قدّمته واشنطن إلى الآن في المعركة المتجدّدة في اليمن، يبدو مقتصراً على دعم استخباراتي وتقني محدود، مع بينها مسألة التطبيع إقليمية، من بينها مسألة التطبيع مع إسرائيل، إلّا أن الأكيد أن قدرة الولايات المتحدة على فتح جبهة جديدة وطويلة الأمد، باتت مُقيّدة في ظلّ الحرب على إيران. وفي هذا السياق، تشير تقارير إعلامية وتقديرات مراكز أبحاث أميركية إلى أن ثقة توجّهاً داخل المؤسّسة العسكرية إلى تجنّب العودة إلى حملة عسكرية واسعة في اليمن، ولا سيما في ظلّ غياب استراتيجية واضحة للخروج من دوامة التصعيد، والضغوط المتزايدة على القوات الأميركية - نتيجة طول فترات الانتشار والتعرّض للهجمات الإيرانية -، فضلاً عن المخاوف المتعلّقة بمخزون الذخائر وتعدّد مسارح العمليات. والجدير ذكره، هنا، أن ما قدّمته واشنطن إلى الآن في المعركة المتجدّدة في اليمن، يبدو مقتصراً على دعم استخباراتي وتقني محدود، شمل توفير منظومات وأدوات تتيح للضبّاط متابعة التطورات الميدانية بصورة لحظية - قريبة إلى منظومة «مافن» المُستخدَمة في وزارة الدفاع الأميركية -، إلى جانب إرسال نحو 200 خبير عسكري للعمل ضمن قيادة قوات مشتركة أُنشئت خلال الأسابيع الأخيرة.

لا شهية تركية للتدخّل في اليمن

محمد نور الدين

غابت المواقف الرسمية التركية من سيطرة حركة «أنصار الله» على باب المندب والساحل الغربي لليمن، واكتفت وزارة الخارجية بإدانة الهجمات على خطّ أنابيب النفط السعودي «شرق - غرب»، داعيةً إلى الحفاظ على وحدة الأراضي السعودية. في المقابل، رأت أوساط إعلامية مُقرّبة من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم أن التطوّرات تستهدف «حلف مكّة» الذي يضمّ السعودية وتركيا وباكستان، وأن حلّ مشكلة اليمن يتمثّل بـ«اجتثاث أنصار الله»، وفق صحيفة «تركيا» الموالية. واعتبرت الصحيفة، في افتتاحيتها، أن إيران عادت إلى استخدام «القوى التابعة لها» بهدف «وأد حلف مكّة قبل أن يرى النور». وفي الصحيفة نفسها، رأى مصطفى أوزجان أن «إيران تختبر باكستان وتركيا»، مذكّراً بأن الإماميين «كانوا يتسبّبون بالمتاعب للعثمانيين، وأن مشروع السلطان عبد الحميد لمدّ خطّ سكّة حديد الحجاز، كان يستهدف وضع حدّ لتمرّدهم»، ومضيفاً أن «التاريخ يوكل الآن لتركيا، مهمّة جديدة لحماية أمن المنطقة والعالم الإسلامي واستقرارهما».

مع ذلك، عكست ردود الأفعال التركية ارتباكاً حيال ما ينبغي القيام به، وسط شكوك في فاعلية «حلف مكّة»، الذي ظهر فجأة بين أطراف متناقضة، وبدت السعودية الأشدّ حاجة إليه، بفعل تداعيات حربَي اليمن وإيران على معادلات الردع والقوة لديها، والتي بلغت ذروتها بسيطرة حكومة صنعاء على باب المندب وتعطيل خطّ «شرق - غرب». وفي هذا الإطار، رأت رئيسة تحرير صحيفة «جمهوريات»، ميني إيسين، أن إيران حوّلت تركيزها، مع تزايد الضغوط الأميركية، إلى اليمن لتعويض ما فقدته في لبنان وسوريا والعراق، متسائلةً: «ماذا سيحصل لو تعرّضت السعودية لمزيد من الهجمات، ولجأت إلى طلب المساعدة من تركيا؟». وأجابت بأنه «سؤال صعب والإجابة عليه مُعقّدة بالقدر ذاته»، بسبب عدم اليقين بشأن بنود اتفاق مكّة، من بين أسباب أخرى. ودعت إلى مراقبة إمكان تطوّر الدعم الباكستاني غير العسكري للسعودية في حال وقوع هجوم أشدّ، وما قد يترتّب من توقّعات بشأن الموقف التركي. ومع توقّعات اتّساع الأزمة، اعتبرت أنه «سيكون من الحكمة أن تسارع تركيا إلى توسيع نطاق اتفاق مكة، ليكون أشمل إقليمياً، وليضمّ دولاً من مثل مصر وإيران، ودولاً خليجية، بهدف خلق جبهة تتصدّى للاستفزازات الإمبريالية». ونبّهت إلى ترابط حركة المضائق، من هرمز وباب المندب إلى البحرين المتوسط والأسود، ووقوع تركيا في قلب هذه المعادلة، محذّرةً من أن «الاختناق في حركة الشحن والنفط، سيؤدّي إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني». وشدّدت على أن مواجهة التحدّيات لا تقتصر على الاستعداد العسكري، إذ إن «العمل على إزالة الاستبداد، وحكم الشخص الواحد، وإرساء ديمقراطية فعلية تشاركية، مفتاح لحماية المصالح الوطنية».

من جهته، ذكّر يوسف ضيا جومرت، في مقالته في صحيفة «قرار» بعنوان «هل سنخوض حرباً ضدّ الحوثيين؟»، بدور البحرية العثمانية في القرن السادس عشر في الدفاع عن سكان إقليم اتشيه، في جزيرة سومطرة الإندونيسية، ضدّ البرتغاليين. وأضاف أنه بعد تسونامي 2004، أُسندت عمليات الإغاثة في الإقليم إلى فرق تركية، رغم إصرار البرتغال على تولّي المهمّة للعودة إلى الجزيرة التي حُرمت فيها، إذ إن «الماضي العثماني رجّح كفّة الأتراك». واعتبر أن «التاريخ قد يتقاطع مع مسارك في لحظة لم تتوقّعها»، متسائلاً: «لماذا قطر من بين كلّ دول الخليج لها العلاقات الأفضل مع تركيا؟ هل لأن قطر وقفت إلى جانب العثمانيين في الحرب العالمية الأولى ضدّ البريطانيين؟». وتابع أن الشريف حسين وقف مع البريطانيين ضدّ العثمانيين، بينما وقف الإمام يحيى، زعيم الزيديين في اليمن، إلى جانب العثمانيين ورفض العروض البريطانية المغرية. وهُزم البريطانيون، من دون أن يستفيد العثمانيون الذين انهارت إمبراطوريتهم وخرجوا من اليمن. وانتهى إلى أن السعودية تخوض الآن حرباً ضدّ الحوثيين، الذين يسيطرون على باب المندب ويحظون بدعم إيران، فيما يلمّح الأميركيون إلى أن على الأتراك، وفق حلف مكّة، محاربتهم بدلاً من الولايات المتحدة. واستبعد تحقّق ذلك فوراً، متسائلاً: «هل تدخل تركيا مثل هذه الحرب؟ لا أعتقد. ولكن هل نعتبر من دروس التاريخ، ونتصرّف بما ينسجم معه؟ أحياناً نأخذ الدروس، وأحياناً لا نأخذها».

تقرير

ما بعد علي الطاهر: العدو يوسّع خريطة «المنطقة الأمنية»

في 17 أيلول، تستضيف باريس الاجتماع التحضيري لمؤتمر دعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، بمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والرئيس اللبناني جوزيف عون والعاهل الأردني عبد الله الثاني، إلى جانب ممثلين عسكريين عن الولايات المتحدة ودول عربية وأوروبية وخليجية والأمم المتحدة. وبعده، تلتقي السفيرة اللبنانية في واشنطن نظيرها الإسرائيلي في وزارة الخارجية الأميركية، في موعد يأتي بديلاً عن جولة التفاوض الثامنة التي أُرجئت من أيلول إلى تشرين الأول.

موعدان دبلوماسيان بارزان في أسبوع لبناني مزدحم، لكنهما يجريان على وقع حقيقة ميدانية أكثر حضوراً: إسرائيل لا تنتظر نتائج المؤتمرات ولا استئناف المفاوضات لتحدد ما تريده في الجنوب، بل تواصل فرض وقائعها بالنار. فبينما تُبحث في باريس احتياجات الجيش اللبناني وقدرته على الانتشار وبسط سلطة الدولة، ويُعاد في واشنطن التأكيد على اتفاق الإطار بوصفه مساراً للتفاوض، تواصل إسرائيل القصف والاستهداف والعمليات البرية وفق خريطة أمنية ترسمها هي.

ولم يغيّر تدمير مرتفعات علي الطاهر هذا المسار، بل عزّزه. فالعملية الإسرائيلية التي استهدفت شبكة الأنفاق في المرتفع لم تتبعها تهدئة، بل استُكملت باستهداف محيط النبطية وبعمليات عسكرية متواصلة في الجنوب، في رسالة مفادها أن تدمير بنية عسكرية محددة لا يمثل نهاية المهمة الإسرائيلية، بل يمثل جزءاً من مسار أوسع يهدف إلى تثبيت منطقة أمنية ومنع إعادة تشكل قدرات حزب الله داخلها أو في محيطها.

وبذلك تتسع الفجوة بين ما يُبحث على الطاولات وما يترسخ على الأرض. فمؤتمر باريس لم يتحول بعد إلى دعم فعلي يغيّر معادلات الميدان، والاجتماع الأميركي المرتقب لا يوقف العمليات الإسرائيلية ولا يلزم تل أبيب بحدود تفاوضية واضحة، فيما يبقى اتفاق الإطار عاجزاً عن منع إسرائيل من توسيع هامش تحركها جنوباً. ومع اقتراب انتهاء مهمة «اليونيفيل» في نهاية العام، تتراكم الوقائع التي تُفرض ميدانياً قبل أن تجد طريقها إلى أي تسوية سياسية.

والأكثر دلالة أن ملامح المرحلة التالية تظهر في التقارير الإسرائيلية نفسها. فبعد إعلان تدمير شبكة أنفاق علي الطاهر، انتقل التركيز إلى المنصوري، التي تصفها تقارير عبرية بأنها موقع يستوجب مواصلة العمل العسكري لمنع حزب الله من إعادة تثبيت نشاطه فيها. وتتحدث هذه التقارير عن قصف متكرر وعمليات هندسية وتدمير مبان ومنشآت، في ما يبدو امتداداً للعملية التي بدأت في علي الطاهر. وعليه، فإن «ما بعد علي الطاهر»، وفق القراءة الإسرائيلية، يعني عملياً استمرار الانتقال من هدف إلى آخر، ومن موقع إلى آخر، لتكريس واقع أمني جديد في جنوب لبنان.

(علي حشيشو)

وبحسب تقرير للصحافي أفي أشكنازي في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، كثّف الجيش الإسرائيلي نشاطه في محيط بلدة المنصوري، الواقعة، وفق الرواية الإسرائيلية، داخل ما يسمى «الخط الأصفر» في القطاع الغربي من جنوب لبنان. وأشار إلى أن المنصوري تُعدّ تقريباً المنطقة العمرانية الكبيرة الوحيدة بين مجدل زون ومدينة صور، فيما يقول الجيش الإسرائيلي إن البلدة تقع داخل «الخط الأصفر» الذي

> **بعد علي الطاهر انتقل التركيز الإسرائيلي إلى المنصوري لـ«منع حزب الله من إعادة تثبيت نشاطه فيها»**

حددته إسرائيل، لكنه لم يستكمل حتى الآن ما يصفه بـ«تطهيرها».

وبحسب التقرير، فإن موقع المنصوري بوصفها البلدة الواقعة في أقصى الشمال ضمن المنطقة التي تقول إسرائيل إنها تسيطر عليها أمنياً، «دفع إلى الاعتقاد بأن حزب الله سيحاول الدخول إليها مجدداً». ويقدّر الجيش الإسرائيلي أن الحزب قد يحاول تنفيذ عمليات منها ضد قواته في مجدل زون وفي القطاع الغربي من جنوب لبنان.

وكشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ملامح هذه المرحلة، حين هدّد حزب الله، مؤكداً أن إسرائيل ستواصل عملياتها العسكرية في لبنان وتدمير ما وصفه بـ«البنى التحتية في المنطقة الأمنية». وقال إن «السياسة الإسرائيلية واضحة»، وإن قواته ستواصل العمل لإزالة ما تعتبره تهديدات لأمن إسرائيل، محذراً حزب الله من شن أي هجوم جديد، ومؤكداً: «إذا لم تكونوا قد استوعبتم الدرس حتى الآن، وقررتم مهاجمتنا مجدداً، فستتلقون ضربات أشد بكثير».

وفي موازاة ذلك، ربط الإعلام الإسرائيلي بين العملية العسكرية في علي الطاهر والمسار التفاوضي مع لبنان. وذكرت وكالة «شبكة أخبار القدس» أن ضابطاً سابقاً في الجيش الإسرائيلي رأى في تدمير شبكة القيادة التابعة لحزب الله تحت الأرض في تلة علي الطاهر «ورقة ضغط جديدة» في المفاوضات مع لبنان. ونقلت الوكالة عن العقيد في الاحتياط موشيه إيلاد أن «الاختبار الأصعب يقع على عاتق الجيش اللبناني»، باعتبار أن الترتيبات الدولية تفترض أن يحل محل إسرائيل في الأراضي التي سيتم إخلاؤها. وأضاف أن الجيش اللبناني لا يحتاج فقط إلى الوصول فعلياً إلى منطقة النبطية، بل يفترض أن يكون قادراً على منع حزب الله من إعادة بناء بنيته التحتية تحت الأرض، ومخازن الأسلحة، ونقاط المراقبة، ومنظومات الأسلحة المضادة للدبابات ومراكز القيادة. وبحسب إيلاد، فإن «هناك فرقاً كبيراً بين السيادة على الوجود والسيطرة». وقال إن عدم قدرة بيروت على إثبات قدرتها على فرض هذه السيطرة قد يدفع إسرائيل إلى الاحتفاظ بالمرتفع لأجل غير مسمى، بدلاً من المخاطرة بإعادة بناء البنية التحتية. وأضاف: «أنا لا أنظر إلى واقعة علي الطاهر باعتبارها مجرد عملية تدمير نفق، بل أراها حدثاً ينطوي على تغيير جغرافي - عملياتي».

(الأخبار)

تقرير

صندوق النقد يقترح مديراً مؤقّتاً لكل مصرف

محمد وهبة

تنطلق اليوم اجتماعات وفد صندوق النقد الدولي مع عدد من المسؤولين في لبنان للبحث في جدول أعمال، يتضمّن أمرين أساسيين، أولهما الإطار المالي المتوسط الأجل ومشروع قانون الفجوة المالية أو مشروع توزيع الخسائر، علماً أن الأخير هو المحور الأساسي لهذه الاجتماعات. وسيتركّز البحث في مسألة أساسية تتعلق بالمادة الرابعة من قانون الفجوة، إذ يقترح الصندوق تعيين مدير مؤقّت لكل مصرف سيخضع لعملية إعادة الهيكلة لحين إنجازها، بينما يرفض المسؤولون في لبنان وعلى رأسهم حاكم مصرف لبنان هذا الأمر.

منذ فترة تعكف لجنة مُكلّفة من رئيس الحكومة نواف سلام على إعادة النظر في صياغة القانون المعروفة بقانون الفجوة المالية أو كما سُمّي في مشروع الحكومة المال إلى مجلس النواب «الانتظام المالي واسترداد الودائع». وبحسب المعطيات، فإن النقاش الأكثر أهمية بدأ في ظل انسحاب حاكم مصرف لبنان كريم سعيد من اللجنة وإبلاغ المعنيين فيها خطياً بقراره. يعتقد سعيد، كما يُنقل عن أوساطه، أن هذه اللجنة لا تملك قرارها، بل سلّمته إلى صندوق النقد الدولي بكامله، ما يلغي أي هامش تفاوضي للبنان في صياغة القانون وتوزيع الخسائر.

وموقف الحاكم ليس مُستجداً لأنه سبق أن عارض، إلى جانب المصارف، مبدأ تراتبية توزيع الخسائر التي تنتقل لاحقاً إلى الودائع. والسبب، كما تنقل الأوساط، أنه لا يرغب في الإمساك بقنبلة موقوتة اسمها التعامل مع خسائر هائلة لنحو 30 مجموعة مصرفية وأن تكبيدها هذا الحجم من الخسائر لا يتيح له إعادة تفعيل القطاع المصرفي سريعاً، بل سيعرّضه لشتى أنواع الابتزاز السياسي والاجتماعي.

أمّا نقاشات اللجنة، فقد وصلت إلى المادة الرابعة التي تُعدّ الأولى بشكل فعلي. فالمواد التي تسبقها هي عامة وتشير إلى هدف القانون ومصطلحاته وتعريفاته ونطاق تطبيقه، أمّا المادة الرابعة فهي تأتي تحت الباب الثاني بعنوان «إعادة التوازن والملاءة للنظام المصرفي» وتشير إلى إجراءات إعادة التوازن انطلاقاً من إجراء مراجعة لجودة الأصول في المصارف، ثم توزيع الخسائر ضمن مبدأ التراتبية الذي يطالب به صندوق النقد الدولي،

> **الحاكم والمصارف يرفضون ويعملون على تسوية «مدير تنسيق»**

والخطوات التالية المتمثّلة في إعادة الرسملة وتليها إجراءات تنقية الأصول غير المُنتظمة، أو إحالة أي مصرف يعجز عن تحقيق هذه المتطلبات إلى «الغرفة الثانية» التي أقرّت ضمن قانون إعادة هيكلة المصارف، بما يعني إحالته إلى التصفية.

هنا وقع الخلاف. فالحاكم يسعى لأن تكون إجراءات تنقية الأصول غير المُنتظمة كأول فعل قبل البدء بتوزيع الخسائر، ما يتيح له تقليص الخسائر التي سيتم توزيعها وتمكين عدد أكبر من المصارف على الإبقاء بمتطلبات إعادة الرسملة، وبالتالي تقليص هوامش الخسائر لدى مصرف لبنان بما أن الخسائر التي ستظهر في المصارف هي خسائر ستظهر أيضاً بشكل مجمع في مصرف لبنان.

بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، فإن المسألة الأساسية أن يتم منع الإدارات الحالية للمصارف من التصرّف واتخاذ القرارات، وهذا يرتّب على كل مصرف يعاني من خسائر تجعله متعثّراً، أن يعيّن عليه مديراً مؤقّتاً لإدارته وفرض إجراءات الرسملة على مساهميه بعيداً من المحاباة اللبنانية وبمعزل عن مراكز النفوذ في لبنان التي تملك شراكات واسعة وتاريخاً من هذه الشراكة مع أصحاب المصارف.

المفارقة أن رؤية صندوق النقد الدولي تتقاطع بشكل مباشر مع القوانين السابقة المتعلقة بمعالجة أوضاع المصارف المتعثّرة ولا سيما القانون 110 والقانون 67/2، وبالتالي فإن تطبيقها من خلال القانون الحالي لم يعد ذا معنى، إذ كان يمكن تطبيقها في ظل القوانين السابقة، علماً أن القوانين السابقة كانت أفعل وتتضمّن محاسبة، وكان يمكن أن يستفيد المودع من ميزة الشكّ لأنها تتضمّن حجزاً إجبارياً على كل أملاك وأصول أصحاب المصارف وكبار المديرين فيها حتى تثبت براءتهم.

على أي حال، ما يقوم به الصندوق، هو أنه يسعى لإعادة الهيكلة بتسوية تتضمّن منع المحاسبة والسعي لإبعاد أصحاب المصارف عن قيادة المصارف الجديدة بعد إعادة هيكلتها، بينما تعتبر المصارف أنها حقّقت أول ربح في منع المحاسبة، وأنه يمكن تحقيق المزيد من الأرباح من خلال استعادة جزء من رساميلها وهو الأمر الذي يتقاطع مع رؤية الحاكم.

لكن بحسب مصادر مطّلعة، يبدو أن هناك تسوية جديدة يجري العمل عليها مع صندوق النقد الدولي وهي ستكون محور النقاشات في هذه الزيارة. وتتضمّن هذه التسوية أن يجري تعيين مدير مراقب أو مدير تنسيق في كل مصرف لا تكون لديه صلاحيات المدير المؤقّت إنما صلاحيات أشبه بإشرافية وتنسيقية بين المصرف ومصرف لبنان. فهل سيوافق صندوق النقد على المزيد من التسويات؟

تقرير

الحكومة أمام مجلس النواب: اختبار الثقة من دون حجبها

رلى إبراهيم

حتى مساء أمس، كان أكثر من 80 نائباً قد طلبوا الكلام في الجلسة النيابية المخصصة لمناقشة أداء حكومة نواف سلام اليوم وغداً في مدة قبل الظهر فقط. ويعني ذلك عملياً أن معظم أعضاء المجلس النيابي يريدون اعتلاء المنبر، لمعرفتهم المسبقة بأن الجلسة ستُنقل مباشرة على شاشات التلفزيون، بما يجعلها فرصة مناسبة للاستعراض أمام الرأي العام. لكن، خلف هذا العدد الكبير من طالبي الكلام، تبدو الجلسة أقرب إلى اختبار سياسي للحكومة: فإما أن تخرج متماسكة وتُواقِع، أو تخرج «مخلخلة» بفعل رفع الغطاء الأكثري عنها، بما يجعلها شبيهة بالحكومات السابقة أداءً وتمثيلاً. لذلك، سيكون المجلس اليوم ساحة مواجهة سياسية بين ثلاثة اتجاهات، رغم عدم وجود قرار فعلي لدى أي من الكتل بإسقاط سلام أو حجب الثقة عن حكومته، باستثناء التيار الوطني الحر.

العونيون: حان وقت الثأر

ويدخل التيار الجلسة بوصفه قوة معارضة، أو بالأحرى المعارضة الوحيدة في المجلس، نظراً إلى عدم تمثيله بأي وزير في الحكومة. ومن هذا المنطلق، يستعد العونيون لـ«الثأر» من سنوات الحكم السابقة، حين تعرضوا لحملة سياسية من القوى المشاركة في السلطة الحالية تحت عناوين تغطية سلاح حزب الله، ومنع قيام الدولة، وعدم تحقيق أي إنجاز في الوزارات التي شغلوها. لذلك، سيتولى كل نائب من نواب التيار ملفاً، مع التركيز على «رد الصاع صاعين» للقوات اللبنانية. وستكون الكهرباء الطبق الأدسم على الطاولة، ولا سيما مع فشل وزير الطاقة جو صدي في معالجة الملف واستمرار الانقطاع شبه الكامل للتيار خلال عهده.

ومن الكهرباء، سينتقل التيار إلى ملف السلاح، الذي اتُّهم العونيون سابقاً بحمايته عبر شراكتهم مع الحزب، ليسائل سلام عما فعله خلال عهده، حيث أصبح حزب الله شريكاً في مجلس الوزراء، وعما حال دون «قيام الدولة» مع تسلّم «السياديين» الحكم. كما سيتطرق رئيس التيار جبران باسيل إلى الملف السياسي، من المفاوضات الفاشلة إلى ما يعتبره التيار تخلياً عن السيادة وعدم دعم الجيش اللبناني ومحاولة إضعافه. المرجوة». ولذلك، «ستقاتل دفاعاً عن سلام، لكن ذلك لا يعني عدم مساءلة بعض الوزراء على سوء أدائهم، كوزير الدفاع الذي يخالف قانون الدفاع بمنع ترقية العسكريين الشهداء الذين سقطوا في وجه الإسرائيلي».

في المقابل، يسعى قسم آخر من التغييريين إلى رفع المسؤولية عن رئيس الحكومة، انطلاقاً من كونه، بحسب النائبة بولا يعقوبيان، «الإصلاحي الوحيد الصامد في الجمهورية، ولا سيما مع بروز رغبة لدى المافيا بالعودة إلى السلطة». و«فيما كان الأمل بالتغيير معقوداً على سلام ورئيس الجمهورية، خذلنا الأخير ولم يتبقَّ سوى رئيس الحكومة

> **«التغييريون» خط الدفاع الأول وأنصار سلام سيركزون الهجوم على هيكل التغييريين: خط الدفاع الاول عن سلام**

ليحقق الإصلاحات المالية والسياسية المرجوة». ولذلك، «ستقاتل دفاعاً عن سلام، لكن ذلك لا يعني عدم مساءلة بعض الوزراء على سوء أدائهم، كوزير الدفاع الذي يخالف قانون الدفاع بمنع ترقية العسكريين الشهداء الذين سقطوا في وجه الإسرائيلي».

في المقابل، يسعى قسم آخر من التغييريين إلى رفع المسؤولية عن رئيس الحكومة، عبر تحويل الانتقادات نحو المؤسسة العسكرية، وتحديداً قائد الجيش رودولف هيكل. وقد اتضح هذا المنحى خلال جلسة لجنة الدفاع والداخلية النيابية، حين سُئل العميد جورج صقر عن مؤتمر دعم الجيش، فأجاب بأنه لا يعوّل كثيراً عليه في ظل فرض شروط على المؤسسة تتعلق بنزع السلاح أولاً، لاجتياز الاختبار، من دون تقديم دعم مالي أو عتاد ومعدات تمكّن الجيش من القيام بدوره في حماية الوطن. عندها، انتفض النائب مارك ضو والنائب القواتي زياد حواط في وجه صقر، مطالبين الجيش بتقديم فروض الطاعة للخارج وتنفيذ الشروط المطلوبة لكسب الثقة الدولية. وبحسب المعلومات، يتجه هؤلاء اليوم إلى الهجوم على الجيش، انطلاقاً من أن الحكومة اتخذت القرارات المناسبة، لكن هيكل رفض تنفيذها. وهو ما قد يشعل المواجهة ويقود إلى مشكلة كبيرة، وربما يطيح بالجلسة، بحسب مصادر نيابية.

غير أن التغييريين يواجهون إشكالية الشارع المنتفض على الغلاء وانقطاع الكهرباء والوضع الاقتصادي، ما يضعهم أمام حال من الانفصام: فهم دخلوا إلى المجلس من موقع المعارضة ومحاسبة السلطة السياسية، قبل أن يتحولوا إلى مدافعين عن السلطة التي تخضع للمحاسبة، بعدما عجزت عن تحقيق أي إنجاز. فيما وصل الأمر بالنائب وضاح الصادق إلى رفض تطبيق النظام الداخلي عبر عقد جلسة مساءلة، والتشكيك في توقيتها «المريب». فبالنسبة إليه، «لم يمضِ على عمر الحكومة سوى عام ونصف العام، فكيف يُطلب منها مكافحة الفساد وتأمين الكهرباء؟!» كذلك انتقد الصادق، الذي سبق أن دعا في 17 تشرين إلى الامتناع عن دفع الضرائب ومقاطعة مؤسسات الدولة، تحركات العسكريين المتقاعدين المطلبية، رابطاً إياها بـ«نوايا سياسية مبيتة».

وتكشف هذه التناقضات عن موقف تغييري متلون يتبدل تبعاً للظرف والمصلحة، علماً أن موقف النواب التغييريين لن يكون بالضرورة موحداً.

الثاني وخطاب القسم؟

أما حزب الله وحركة أمل، فستتركز مداخلات نوابهما على مساءلة الحكومة عن مدى التزامها بالبيان الوزاري وما ورد في خطاب القسم. وتقول مصادر قريبة من الحزب إن النائب حسين الحاج حسن سيتولى تفنيد الوعود «الكاذبة» التي لم يتحقّق أي بند منها، إلى جانب أداء سلام، ولا سيما في ملف التعيينات. وسيكون محور نقاش نواب الثنائي الشيعي التفاوض المباشر، الذي يرون أنه أدى إلى التنازل عن السيادة مقابل لا شيء، إضافة إلى إعادة الإعمار المتوقفة بأمر خارجي، والوضع المعيشي المهلهل، وعدم تأمين دعم جدي للجيش اللبناني. وتقول المصادر إن الحزب لن يعمد إلى طرح الثقة بالحكومة، خصوصاً أنه ممثل فيها، لكنه سيعمل على «إظهار نقاط ضعفها».

القوات والكتائب والتنافس الثلاثي

على المقلب القواتي، سبق لرئيس الحزب سمير جعجع أن حدد البوصلة: المزايدة على الحكومة ورئيس الجمهورية لعدم امتلاكهما الشجاعة للوقوف في وجه حزب الله، وتخييرهما بين التحرك الآن بالقوة أو خسارة الفرصة والفشل. لذلك، ستكون كلمات القواتيين مرتجياً من مهاجمة الحكومة التي يتمثلون فيها بأربعة وزراء، مع تحديد سقف واضح لهذا الهجوم، والرد في الوقت نفسه على كلام التيار الوطني الحر لتبرير «لا إنجازات» وزرائهم.

أما مداخلات نواب الكتائب، فستركز على رفع السقف أكثر من القوات في ما خص سلاح حزب الله. وسيتقاطع الحزبان في الحملة على الجيش، عبر تحميله مسؤولية عدم حصر السلاح، بما يسهم في رفع الضغط عن رئيس الحكومة.

ووحدهم نواب الحزب الاشتراكي سيلتزمون نقاشاً هادئاً و«مدوزناً»، لناحية عدم المشاركة في الحملة على الحكومة أو الجيش. وسيتركز كلامهم على الملفات الاجتماعية، ولا سيما المطالبة بموازنة واضحة وإصلاحية، على أن يكون تمويلها من الواردات الجمركية وتحسين الجباية، لا من جيوب المواطنين.

حقّ الردّ

يهمّ المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي بعض ما ورد في تقرير نشرته «الأخبار» (12 أيلول 2026)، بعنوان «الحزب القومي: تقسيم المُقسَم!»:

- أعلن رئيس المجلس الأعلى نيته الاستقالة، مرة واحدة ورفضها المجلس بالإجماع بموجب المادة 14 من القانون الدستوري رقم 9.

- في ما يخص عدم التوافق، فإن انتخاب الأمين ربيع بنات رئيساً تمّ بثلثي المجلس الأعلى في عملية ديمقراطية سليمة، وكان التوافق سيد الموقف لولا خرقه رئيس الحزب، بامتناعه عن التعاون مع المجلس، السلطة التشريعية في الحزب، والذي من مهامه المراقبة وانتظام العمل التنظيمي والإداري والمحاسبة.

- إعلان بنات حالة الطوارئ في حزيران أدّى إلى زعزعة الثقة بالحزب، وقد أبطله المجلس بصلاحياته التي تتيح إقالة الرئيس، لكنه تمهّل فاتحاً الباب أمام تدوير الزوايا، منعاً لإرباك الحزب. ورغم ذلك استمر في اعتبار النصوص الدستورية خاضعة للتفسير الشخصي.

- الثابت أن إقالة بنات تمّت في الجلسة المفتوحة التي انعقدت في مركز الحزب قبل عشرة أيام، واستُكملت في جبيل في منزل رئيس المجلس لعائق صحي منعه من الانتقال إلى مركز الحزب في 9/11. وبعد تشاور ناموس المجلس مع رئيس الحزب، كما ينص الدستور، وتأكيد الأخير استمرار رفضه حضور جلسات المجلس حسب الدستور، لذا فإن الكلام عن الجلسة خارج المركز ومن دون تشاور باطل.

- أيّ كلام عن خلاف شخصي بين بنات والمجلس حول دور الحزب وموقعه المقاوم عار عن الصحة، وبالنسبة إلى القوميين الاجتماعيين، فإن سعاده هو أول من دعا إلى حركة نظامية تواجه الحركة الصهيونية ومواقف رئيس المجلس الأعلى وأعضائه تدلّ عليهم.

المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي

■■■

تصويباً لما ورد في «الأخبار» بعنوان «عودة عرجا، للمدارس الرسمية» (14 أيلول 2026)، بشأن إدراج مدرسة برعشيت ضمن المدارس المُعتمدة للتعليم الحضوري، أوضح المكتب الإعلامي لوزيرة التربية ريما كرامي أن القرار الرقم 1241 يعتمد التعليم الحضوري خياراً أوّل متى توافرت شروط السلامة العامة والقدرة التشغيلية، على أن يُعتمد التعليم المُدمج أو عن بُعد عند تعذّره كلياً أو جزئياً. وأكّد المكتب أن مديري المدارس والثانويات الرسمية يقدّرون الواقع الميداني ويختارون الصيغة الأكثر أماناً وسُلامة، على أن تُبلَّغ الوزارة بذلك. وأوضح أن إدراج الوزارة لمدرسة برعشيت ضمن التعليم الحضوري جاء، نتيجة خطأ مطبعي في الجدول، وقد صُحّح فوراً، وهي ضمن تجمّع مدرسي يُترك فيه الخيار وفق الواقع الأمني.

تقرير

قضيّة اللبنانيين المخفيّين قسراً تدخل مساراً أممياً

مروه يوسف ديب *

يطلق مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ومركز قانا لحقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم مشروع قرار أممي لإدانة العدو الإسرائيلي على جرائمه بحق المدنيين أثناء الحرب، وإجباره على السماح للصليب الأحمر الدولي بالدخول الى السجون لتحديد مصير المعتقلين اللبنانيين المخفيين قسراً. ويأتي هذا التحرك في ظل غياب شبه تام لأي تحرك سياسي أو دبلوماسي فعّال لتحديد مصير المعتقلين رغم الطابع الإنساني للملف، ويتزامن مع بدء فعاليات الدورة 63 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

اتفاقية حماية جميع الأفراد من الإخفاء القسري

بحسب المعلومات التي استطاع مركز الخيام ومركز قانا الحصول عليها، يُقدّر عدد المعتقلين والأسرى اللبنانيين منذ عام 2023 إلى اليوم بين 36 حتى 38 أسيراً، منهم من أصحاب الجراح الخطيرة. بالإضافة إلى عدد كبير من المخفيين الذين لم يُحدّد مصيرهم حتى اللحظة.

هؤلاء الأسرى تنطبق عليهم اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2006 ودخلت حيّز التنفيذ عام 2010، وذلك انطلاقاً من أحقية الضحية وذويهم ولا سيّما الحق في معرفة الحقيقة ومصير الشخص المُخفيّ والتعويض وجبر الضّرر. الاتفاقية اعتبرت الإخفاء القسري جريمة بموجب القانون الدولي، وقد يرتقي إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانيّة عندما يُرتكب على نطاق واسع أو بطريقة منهجيّة ضد السّكان المدنيين. وهذا يمنحنا الحق في رفع دعاوى الى مجلس حقوق الإنسان لتحديد مصيرهم، وهو ما بدأ مركز الخيام العمل عليه.

ومهما تكن صفة هذا الأسير، مدنياً أو مقاوماً، فهو محميّ بموجب القوانين الدولية وأبرزها اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) والبروتوكول الاختياري لاتفاقيّة مناهضة التعذيب (OPCAT) والقانون الدولي الإنساني تحديداً البروتوكول الإضافي الثالث المتعلّق بأسرى الحرب. ولا بدّ من دقّ ناقوس الخطر حول مصيرهم خاصّة بعد ورود تقارير حول الانتهاكات الجسيمة بحق المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيليّة. فالانتهاكات ضد الأسرى اللبنانيين هي نفسها ضد المعتقلين الفلسطينيين.

لماذا الآن؟

على الرغم من الاعتصامات والمؤتمرات والتحركات المدنيّة التي يقوم بها مركز الخيام وهيئات أخرى على مدى الأشهر الماضيّة لإبقاء القضيّة حيّة وإعطاء أهالي الأسرى الحدّ الأدنى من الدعم المعنوي والنّفسي، إلّا أنها تبقى محدودة التأثير. وترافق ذلك مع تقصير من قبل الحكومة اللبنانيّة وعجز دولي على مستوى المنظمات والهيئات الدولية وتحديداً الصليب الأحمر الدولي لإجبار العدو الإسرائيلي على قبول دخوله الى السجون لتحديد مصيرهم.

في ظلّ هذه المراوحة والنسيان تحرّك مركز الخيام لتأهيل ضحايا التّعذيب لرسم خطة عمل جديدة تواكب المستجدات وتجمع البيانات والمعلومات وتقدّم الشكاوى الفرديّة باسم عوائل الأسرى الى مجلس حقوق الإنسان من خلال تأسيس لجان حقوقيّة متخصصة في القانون الدولي. أمّا الخطوة النوعيّة الأكبر فهي صياغة مشروع قرار أممي لتشكيل قفزة نوعيّة جديدة قد تؤدّي الى خرق على المستوى الدولي. يشكّل مشروع القرار باكورة لتعاون مشترك بين الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الخيام ومرصد قانا، ويمثل مرحلة نضاليّة طويلة تستوجب التفاف وتضافر الجهود الحقوقيّة والنقابيّة والثقافية والشعبيّة والسياسيّة والأمنيّة لاعتباره مشروعاً وطنياً وإنسانياً ولتأمين الحشد الدولي عبر حملات دبلوماسيّة عالميّة. لا يتوقّف أثره على تسجيله في مجلس حقوق الإنسان أو التصويت عليه لاحقاً أو توقيعه. فكل مرحلة هي انتصار متراكم للوصول الى تثمين هذه الانتصارات. وحتى في حال عدم نجاحه سيكون له أثر بالغ.

زيارة جنيف في 20 أيلول

تأتي زيارة مجلس حقوق الإنسان في جنيف من خلال وفد حقوقي لبناني ينظّمه مركز الخيام، لاستكمال مروحة اللقاءات التي بدأها المركز في لبنان، للدفع بمشروع القرار خطوات الى الأمام من خلال اللقاءات مع سفيرة لبنان لحقوق الإنسان وعدد من سفراء الدول السبع والأربعين الأعضاء في محاولة لإقناعهم بتبني المشروع وتسجيله للتصويت عليه لاحقاً. فلبنان ليس عضواً في مجلس حقوق الإنسان بل لديه صفة مراقب فقط.

بالإضافة إلى لقاءات وتنسيق مع مقرّر الحق في الصحة للحديث عن الأوضاع الصحيّة للأسرى، ومع منظمات دولية وحقوقية منها مندوبة الصليب الأحمر الدولي ومفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية لتقديم ملفات شاملة عن المعتقلين والانتهاكات الإسرائيلية سواءً تجريف الأراضي

(مروان بو حيدر)

> يشكّل مشروع القرار باكورة لتعاون مشترك بين الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الخيام ومرصد قانا. ويمثّل مرحلة نضاليّة طويلة تستوجب التفاف وتضافر الجهود

أو المجازر ضد الأطفال أو الانتهاكات ضد القطاع الصحي، ومحاولة لصياغة تقارير أمميّة تُظهر الانتهاكات والجرائم الإسرائيليّة. بالإضافة الى عدد من الاعتصامات أمام «الكرسي المكسور» في باحة مجلس حقوق الإنسان.

فالمطلوب كتاب رسمي لبناني للدول السبع والأربعين الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان لإقناع إحداها بتبني المشروع وتسجيله ومن ثمّ خلق تأييد واسع ضمن الدول للتصويت لصالحه وإقراره. والهدف من هذه التحركات هو تدويل هذه القضيّة وإعطاؤها الصيغة الدولية وإخراجها من المستوى الوطني الى العالمية. ولن تتوقف هذه التحركات عند أروقة مجلس حقوق الإنسان وستُستكمل بعدّة لقاءات أخرى محليّة.

* حقوقية في مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب

مشروع قرار أممي لملاحقة إسرائيل بملف الأسرى اللبنانيين

يسعى مشروع قرار أعدّه مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، تمهيداً لرفعه إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى نقل ملف المحتجزين والمفقودين والمخفيين قسراً اللبنانيين لدى العدو الإسرائيلي إلى مستوى أممي جديد، يشمل المطالبة بالكشف عن مصيرهم، وفتح أماكن الاحتجاز أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتحقيق في شبهات التعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز السري، وتكليف مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان برصد الملف وتوثيق الانتهاكات ورفع تقرير إلى المجلس. ويطالب المشروع العدو بالكشف «الفوري والكامل» عن أسماء جميع اللبنانيين المحتجزين لديه، ومصير المفقودين والمخفيين قسراً وأماكن وجودهم، وإبلاغ عائلاتهم والسلطات اللبنانية والجهات الإنسانية المختصة بأوضاعهم القانونية والصحية وأسباب احتجازهم. كما يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين تعسفياً وكل من لا يستند استمرار حرمانه من الحرية إلى أساس قانوني مُعترف به دولياً.

ومن أبرز ما يتضمّنه المشروع مطالبة الكيان بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول «الفوري والمنتظم ومن دون عوائق» إلى جميع المحتجزين اللبنانيين، وإلى كل شخص يُعتقد أنه محتجز لديه ولم يُكشف عن مكان وجوده، على أن تتمكن اللجنة من مقابلتهم على انفراد والتحقق من ظروف احتجازهم.

ويأتي ذلك في ظل ما يصفه المشروع بـ«عدم تقديم معلومات كاملة وموثوقة إلى العائلات والسلطات اللبنانية والجهات الإنسانية عن مصير عدد من اللبنانيين، أو أماكن وجودهم وأوضاعهم القانونية والصحية».

ولا يحصر المشروع القضية بفئة واحدة من المحتجزين، إذ يشير إلى وجود مدنيين وجرحى وطلاب مدارس ورعاة وأشخاص اعتُقلوا أثناء العمليات العسكرية أو في منازلهم. ويطالب بتحديد المركز القانوني لكل محتجز بصورة فردية وفق القانون الدولي، مع التشديد على أن عدم حسم صفته القانونية لا يحرمه من الحماية الأساسية التي يوفّرها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويتجاوز المشروع المطالبة بالحصول على معلومات عن المحتجزين إلى الدعوة لإجراء تحقيقات «سريعة ومستقلة وفعّالة وشاملة ونزيهة وشفافة» في الادّعاءات المتعلّقة بالاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والوفاة أثناء الاحتجاز والنقل غير

> من أبرز ما يتضمّنه المشروع مطالبة الكيان بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول «الفوري والمنتظم ومن دون عوائق» إلى جميع المحتجزين اللبنانيين، وإلى كل شخص يُعتقد أنه محتجز لديه ولم يُكشف عن مكان وجوده، على أن تتمكن اللجنة من مقابلتهم على انفراد والتحقق من ظروف احتجازهم

القانونيين، بما في ذلك الاحتجاز في مواقع غير معلنة أو في معسكرات الجيش.

كما يدعو المشروع إلى تحقيق مستقل في الانتهاكات المرتكبة بحق المحتجزين، بما فيها التعذيب والعنف الجنسي والاعتداء على الكرامة الشخصية، ويطالب بمحاسبة المسؤولين عنها وفق المعايير الدولية.

كذلك، يطالب بوضع حدّ للاحتجاز السري وإخراج المخفيين من هذا الوضع ووضعهم تحت حماية القانون، وتمكينهم من التواصل مع عائلاتهم ومحاميهم. ويشدّد على ضرورة تسجيل جميع المحتجزين منذ لحظة القبض عليهم، والاحتفاظ بسجلّات تحدّد هوياتهم وأماكن احتجازهم وأسباب الاحتجاز والجهة المسؤولة عنهم وأي عملية نقل تطرأ على أماكن وجودهم.

وفي ما يتعلّق بالمفقودين، يطالب المشروع بالكشف عن مصير اللبنانيين الذين فُقد أثرهم في ظروف ترتبط، أو يُشتبه في ارتباطها بالعدو أو بجهات كانت تعمل معه، وتحديد ما إذا كانوا قد وقعوا في الأسر، أو توفوا، أو احتُجزت جثامينهم، أو نُقلوا إلى أماكن أخرى. ويسعى مشروع القرار إلى وضع القضية بصورة مباشرة أمام عدد من الهيات الأمم المتحدة، إذ يدعو إسرائيل إلى التعاون مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرّر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرّر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء. ويطلب بصورة خاصة من الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري إيلاء حالات اللبنانيين المجهولي المصير اهتماماً خاصاً ومتابعتها مع السلطات المعنية وإطلاع مجلس حقوق الإنسان على التطورات المرتبطة بها.

إلا أن البند الأبرز في هذا المسار هو الطلب من مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رصد حالة المحتجزين والمفقودين والمخفيين قسراً اللبنانيين، والتواصل مع الجهات المعنية للكشف عن مصيرهم، وجمع المعلومات والأدلة المتعلقة بادّعاءات الاختفاء والتعذيب والاحتجاز التعسفي والوفاة أثناء الاحتجاز والنقل غير المشروع وحفظها وتحليلها وتوثيقها.

وبحسب المشروع، يُفترض أن تفضي هذه الآلية إلى تقرير خطي شامل يقدّمه المفوّض السامي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التالية، يعقبه حوار تفاعلي، فيما ينص البند الأخير على إبقاء القضية قيد نظر المجلس.

حقوق العائلات جزء من القضية

ويضع المشروع عائلات المحتجزين والمفقودين في صلب الملف، بالتشديد على حقها في معرفة الحقيقة بشأن مصير أقاربها وأماكن وجودهم وظروف القبض عليهم أو فقدانهم، معتبراً أن استمرار حجب المعلومات يسبّب «معاناة متجدّدة» للأسر. كما يؤكد حق الضحايا وعائلات المحتجزين والمفقودين والمخفيين قسراً في الوصول إلى العدالة والحصول على جبر الضرر، بما قد يشمل ردّ الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل وضمانات عدم تكرار الانتهاكات.

وفي خلفية المشروع، استعادة لقرار لجنة حقوق الإنسان الصادر عام 2003 بشأن «حالة حقوق الإنسان للمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل»، ولقرار مجلس الأمن 1701، فيما يربط النص قضية المحتجزين بالخروق المتكررة لإعلان وقف الأعمال العدائية الصادر في 26 تشرين الثاني 2024، وبالأعمال العدائية الإسرائيلية في لبنان منذ 2 آذار 2026.

تقرير

تضارب الصلاحيات يعطّل حركة البضائع

إضراب مخلّصي الجمارك يشلّ معبر المصنع

سامر الحسيني

للمرة الأولى في تاريخ معبر المصنع الحدودي، تحوّل المعبر البري الأكبر في لبنان إلى مساحة شبه مشلولة، بعدما أعلن أصحاب مكاتب التخليص الجمركي الإضراب والاعتكاف عن إنجاز معاملات الاستيراد والتصدير. فمنذ ساعات الصباح، لم يدخل أي من المخلّصين إلى مكاتب الإدارة الجمركية في المصنع، ولم تُنجز معاملة جمركية واحدة، في يوم كان يُصنّف عادةً بأنه «مدهن»، ويشهد إنجاز نحو 60 معاملة جمركية تدرّ ملايين الدولارات على خزينة الدولة.

ورفض مخلّصو الجمارك مغادرة مكاتبهم، كما أحجموا عن التواصل مع الإدارة الجمركية في المصنع، احتجاجاً على ما يصفونه بـ«استهداف» المعبر، وبسبب ما يقولون إنه ازدواجية في المعايير والرسوم والإجراءات بين المصنع وسائر المعابر الحدودية البرية والبحرية والجوية.

وتعود إحدى أبرز المشكلات التي يطرحها المخلّصون إلى الوضع الإداري في المصنع. فمنذ آذار الماضي، جرى تكليف لجنة مؤلفة من خمسة موظفين في الجمارك بتسيير الأعمال، بالتوازي مع استمرار الإدارة الحالية في ممارسة مهامها، فيما تعود الكلمة الفصل إلى رئيس اللجنة المعيّن من المدير العام للجمارك غراسيا القزي.

ويرى أصحاب المكاتب أن هذا الواقع أوجد تضارباً في الصلاحيات ينعكس مباشرة على عملهم وعلى المستوردين، عبر تعدد المرجعيات والإجراءات، وما يرافق ذلك من تأخير وتعقيدات إضافية. ومن أبرز ما يشتكي منه المخلّصون إخضاع البرادات، في كثير من الأحيان، للكشف أكثر من مرة، وصولاً إلى أربع عمليات كشف للشحنة الواحدة. ويضطر المخلّصون في كل مرة إلى تفريغ كامل البضائع وإعادة تحميلها، ما يحمّل أصحابها كلفة لا تقل عن نحو 300 دولار في عملية التفريغ وإعادة التحميل الواحدة، فضلاً عن مخاطر تلف السلع أو فقدانها، فضلاً عن حصول حالات سرقة خلال عمليات التنزيل، بحسب المخلّصين.

ويؤكد أصحاب مكاتب التخليص أن الشاحنات القادمة من سوريا عبر معبر جديدة يابوس تحمل بيانات ووثائق محددة لا يمكن تعديلها أو تغييرها، ولا تتضمن، بحسب قولهم، أي شبهة تزوير في مكوّناتها. وينطبق الأمر نفسه على الشاحنات القادمة من السعودية والإمارات وسائر الدول العربية وتركيا. إلا أن هؤلاء يقولون إن الإدارة اللبنانية تفرض عراقيل وإجراءات إضافية على البضائع الداخلة إلى لبنان، ما ينعكس ارتفاعاً في الكلفة وتأخيراً في إنجاز المعاملات، وبالتالي تراجعاً في حركة التصدير وانسياب البضائع عبر المعبر.

ويستغرب المخلّصون تحديداً إعادة الكشف يدوياً على الشاحنات بعد إخضاعها للسكانر، مع ما يستلزمه ذلك من تنزيل البضائع وإعادة تحميلها. ويسألون عن جدوى تكرار الكشف والتفريغ، إذا كان السكانر يفترض أن يقدم صورة واضحة ومفصلة عن محتويات الشاحنة، معتبرين أن تكرار الإجراءات لا يؤدي إلا إلى إبطاء العمل وتعطيل حركة العبور.

ولا تتوقف الشكاوى عند آليات الكشف، إذ يتحدث أصحاب مكاتب التخليص عن عراقيل إدارية ومالية أخرى يقولون إنها تسهم في «تدمير» حركة المعبر. ومن أبرزها «الفوارق الكبيرة» في القيم المالية المعتمدة في المصنع مقارنة بالمعابر الحدودية الأخرى، فضلاً عن طول مدة انتظار الشاحنات. فطوابير الشاحنات تمتد من ساحة المصنع وصولاً إلى الساحة السورية في جديدة يابوس، فيما باتت الشاحنات تحتل خط السير المخصص للقادمين من سوريا إلى لبنان، بعدما أصبحت تتكدس في خطين، فيما اقتصرت حركة العبور بين لبنان وسوريا على خط واحد للاتجاهين.

وتبرز شاحنات الأجبان والمواد الغذائية مثالاً على الكلفة المترتبة عن التأخير، إذ يستغرق إنجاز معاملاتها، نحو أسبوع، ما يرتب كلفة أرضية تصل إلى نحو 50 مليون ليرة، إضافة إلى مخاطر تلف السلع وكلفة التبريد طوال مدة الانتظار.

ويؤكد أصحاب المكاتب أن الإضراب لن يقتصر على يوم واحد، بل سيستمر طوال الأسبوع.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع - زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.

المُستدعى ضدهم: مادلين ونقولا وفاسيليوس وميشال وجورج وميلاني الخوري يوسف نخله ومريم يوسف فرزلي المجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعية نبيله سعد الدين عميص بوكالة المُحامي أحمد الصفدي المُسجل برقم أساس 2016/455 صدور 2017/315 تاريخ الورود 2016/1/23 والذي يطلب بموجبه:

إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي لوضع إشارة الدعوى على صحيفة العقارين رقم /1863/ و/1866/ من منطقة القرعون العقارية.

وتعيين خبير للكشف على العقارين لتحديد إذا ما كان العقارين قابلين للقسمة أو لا ليُصار من ثم إلى تقرير قسمة العقارين بالمزاد العلني بين الشركاء وتدريك الجهة المُستدعى ضدها الرسوم والمصاريف والأتعاب.

يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهم المذكورين أعلاه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهم على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى ابلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم راغب شحادي
رئيس القلم المُناوب
حسين الموسوي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان طلبت ماميلا نبيل الياس سند تمليك بدل عن ضائع للعقار /3159/ قسم 11 من منطقة عجلتون.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
نادين الحصري

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى مجهول المقام نديم محمد المصري. هناك دعوى تفريق للغيبة مرفوعة بوجهك من زوجتك زهية علي المصري حُددت مواعيد جلساتها بتاريخ 2026/10/14 فعليك الحُضور إلى محكمة صُور الشرعية السنية لاستلام استحضار الدعاوى وتحديد مقام مُختار لنفسك ضمن نطاق المحكمة وحُضور الجلسات وفي حال تخلفك تُتخذ بحقك الإجراءات القانونية اصولاً.

رئيس قلم محكمة صور الشرعية السنية
الشيخ محمود يونس

إعلان مزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة - الرئيسة ديزي قاصوف.

المُنفذ: علي أمين الخطيب بوكالة المُحامي رشيد يوسف فرح.

المُنفذ عليهما: محمد وحسن علي الخطيب.

بالمُعاملة التنفيذية رقم: 2025/391.

يُنفذ طالب التنفيذ الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع برقم 2019/179 تاريخ 2019/10/1 القاضي باعتبار العقار رقم /694/ النبي ايلا غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني بين الشركاء.

المطروح للبيع كامل العقار /694/ النبي ايلا.

مساحته: /1648/م2 عبارة عن قطعة أرض مُنخفضة على الطريق تقع على يمين طريق بعلبك رياق، تصل إليه عبر طريق فرعي مُعبد بالاسفلت أرضه مُسطحة مزروعة مشمش وخوخ لا إنشاءات عليه.

حُدوده: يحده غرباً قناة مياه وشرقاً طريق عام وشمالاً /695/ وجنوباً العقار /693/.

الحُقوق العينية: إن قسماً من العقار يقع ضمن حرم المطار دعوى إزالة شيوع أمام الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع برقم 2018/536 مُقامة من المُدعي: علي الخطيب ضد المُدعى عليهما: محمد وحسن علي الخطيب.

طلب تنفيذ ومحضر وصف عقار صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة برقم 2025/391 مُقامة من علي أمين الخطيب ضد محمد وحسن علي الخطيب.

قيمة التخمين وبدل الطرح: /164800/ (مئة وأربعة وستون الف وثمانماية دولار أميركي).

موعد المُزايدة ومكانها: يوم الثلاثاء الواقع فيه 2026/10/6 أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة الساعة الثانية عشرة ظهراً.

شُروط المُزايدة على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة ان يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح إما في صندوق الخزينة أو بواسطة شك مصرفي بالـ fresh سواء كان بالدولار الأميركي أم بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف في السوق المُوازية بتاريخ الجلسة وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمعدل 5% من قيمة الشراء.

مأمور تنفيذ زحلة
وليد طراف

◄ للبيع ►

للبيع مستودع 540م نزلة بيك اب برج حمود جنب مخفر النبعة 71/762874

◄ وفيات ►

رئيس مجلس النواب أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق دوري كميل شمعون
المنتقل الى رحمته تعالى الاثنين 14 ايلول 2026

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي).
انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
علي محمد حسن فخرالدين
والدته: المرحومة نزهة أمين فخرالدين.
أشقاؤه: مروان، زوجته سعاد حسني فخرالدين، منذر، زوجته تغريد إبراهيم فخرالدين، حسن، زوجته مهى عيسى، ياسر، زوجته سمر نبيه مزهر، خضر، زوجته Nicole strohmeier، أمين، زوجته لينا محمود فخرالدين.
شقيقاته: رندى، سلام، ريما، طروب.
أصهرته: كمال فخرالدين - بسام مطر - خالد شرف الدين - المرحوم معروف فخرالدين.
يُصلى على جثمانه الطاهر بعد صلاة الظهر من يوم غدٍ الأربعاء في 16 أيلول 2026 م، الموافق في 5 ربيع الآخر 1448هـ في مسجد أبي بكر الصديق، حارة الناعمة، ويُوارى الثرى في جبانة البلدة.
تُقبل التعازي قبل الدفن وبعده للرجال والنساء في منزل والده في حارة الناعمة، وللرجال بعد صلاة المغرب في خلية البلدة.
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
الراضون بقضاء الله وقدره: آل فخرالدين ومزهر ومطر وشرف الدين وعيسى وغموم أهالي حارة الناعمة.

الحدث

تعطيل الاجتماع الإيراني - الخليجي

أميركا للحلفاء: ممنوع التفاهم على «هرمز»

تعثّرت المساعي الإيرانية - العمانية لإعادة تنظيم حركة الملاحة في مضيق هرمز، بعدما أرجأت عُمان، إلى موعد غير محدّد، الاجتماع الذي كان مقرّراً في صلالة، لبحث مقترح حول الممرّ البحري المؤقّت في المضيق. وجاء التأجيل في ظلّ اعتراضات بعض الدول الخليجية على الصيغة المطروحة، بالتوازي مع دور أميركي ضاغط لإبقاء الملف النووي في صدارة أيّ مفاوضات جديدة مع إيران.

وقال المدير العام لشؤون الخليج في وزارة الخارجية الإيرانية، محمد علي بك، إن إرجاء الاجتماع جاء «بناءً على طلب بعض دول المنطقة»، وبقرار مشترك بين مسقط وطهران، على أن ينسّق الجانبان لاحقاً لتحديد موعد جديد. لكن موقع «أكسيوس» الأميركي كشف، نقلاً عن مسؤول خليجي، أن التأجيل جاء بعدما اقترحت السعودية تعديلات على المقترح العُماني - الإيراني، «خشية أن تؤدّي الصيغة المطروحة إلى تكريس واقع جديد في المضيق لا تَقبله المملكة أو دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي». كذلك، رفضت البحرين المشاركة في الاجتماع مع إيران، معتبرة أن «الملاحة في المضيق ينبغي أن تخضع للقانون الدولي». وبحسب مصادر مطّلعة على مسار المباحثات الإيرانية - العمانية، أدّت مواقف عدد من دول الخليج إلى تعطيل الاجتماع، إلا أن «الولايات المتحدة هي في الحقيقة اللاعب الرئيس في ذلك». وكانت تراجعت السعودية عن المشاركة في الاجتماع بعد استهداف خطّ أنابيب «شرق - غرب» النفطي، الذي تنقّم الرياض «مجموعات مقرّبة من إيران بالمسؤولية عنه». كذلك، يرجع تمنّع المملكة إلى استيائها من عدم تجاوب إيران مع رسائل نقلتها باكستان، بطلب سعودي، تطلب الضغط على «أنصار الله» لوقف تقدّمها في الساحل الغربي لليمن؛ إذ جاء الردّ الإيراني على تلك الرسائل بعدم علاقة صنعاء بما يجري في اليمن، وأن «لليمنيين قيادتهم وقراراتهم الخاصة، وينبغي التفاوض معهم مباشرة». أمّا الإمارات، فعبّرت عن مخاوف من تأثير تثبيت المسار الجديد للمضيق في موقع أبو ظبي الإقليمي.

وفي المقابل، رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، الاتهامات الأميركية لطهران بالضلوع في استهداف خطّ الأنابيب السعودي «شرق - غرب»، واصفاً تلك الاتهامات بأنها «أخبار وادعاءات كاذبة». كذلك، نفى بقائي أيّ دور لبلاده في التطورات الراهنة في اليمن، قائلاً إن إيران لا علاقة لها بالهجمات الأخيرة المنطلقة من اليمن ضدّ السعودية، محذراً من استغلال التطورات لـ«تعميق الانقسامات بين الدول الإسلامية». كما طالبت الخارجية الإيرانية الولايات المتحدة بوقف «جميع اعتداءاتها وجرائمها» ضدّ إيران وتعويض الأضرار الناجمة عنها، مؤكدة أن الجمهورية الإسلامية «دولة لا يمكن عزلها».

وبالتوازي مع تعثّر المسار الإيراني - الخليجي، صدرت من واشنطن إشارات متباينة حيال العودة إلى التفاوض. إذ زعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن إيران تريد التوصّل إلى اتفاق «سريعاً»، قائلاً إنه سيقرّر ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدخل في مفاوضات معها، قبل أن يؤكد لاحقاً انفتاح واشنطن على إعادة التفاوض. كما قال إن طهران تريد اتفاقاً «بسرعة وبشدّة»، مع إبقاء قرار الانخراط الأميركي معلّقاً. كذلك، ربط ترامب استمرار الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة بمسار الحرب، مدّعياً أن «النفط لا يزال يتدفّق عبر هرمز»، مطالباً الدول المستفيدة من حماية الممرّ بالمساهمة في الكلفة.

> واشنطن ضغطت لتعطيل مسار صلالة، محاولةً إعادة الملف النووي إلى طاولة التفاوض

وتوقّع أيضاً «تراجع أسعار النفط بقوة عند انتهاء الصراع العسكري مع إيران»، مرجّحاً «ألّا يطول» هذا الأخير.

لكن الانفتاح الأميركي المفترض على التفاوض، يترافق مع استمرار سياسة الضغط. إذ أبلغت إدارة ترامب دولاً خليجية بأنها تريد إعطاء «الأولوية للبرنامج النووي الإيراني في أيّ مفاوضات مقبلة»، بدلاً من جعل استعادة حركة الملاحة الطبيعية في «هرمز» محوراً لهذه المفاوضات. وقال وزير الطاقة الأميركي، كريس رايت، إن «ناقلات النفط تُعبر ليلاً بمرافقة البحرية الأميركية»، معتبراً أن الولايات المتحدة «انتزعت ورقة الضغط من إيران»، ومتهماً طهران بمحاولة «احتجاز الملاحة العالمية». وأضاف أن أمام إيران خيارَين: «السلام، أو استخدام التفاوض غطاءً لتطوير سلاح نووي».

وفي خضمّ هذا الأخذ والردّ، يتصاعد الضغط على شبكة تصدير الطاقة في المنطقة. إذ يهدّد إغلاق خطّ الأنابيب السعودي، نحو أربعة ملايين برميل يومياً، فيما يطاول الخطر المحيط بباب المندب نحو تسعة ملايين برميل، بالتزامن مع التراجع الكبير في التدفّقات عبر «هرمز». وكانت وكالة «رويترز» أفادت بأن «حركة سفن نقل البضائع في المضيق انخفضت إلى ما دون متوسط الأيام العشرة السابقة، البالغ 14 سفينة يومياً». وانعكس هذا الاختناق سريعاً على أسواق الطاقة، إذ ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو ثلاثة دولارات، ليصل سعر البرميل الواحد إلى ما يزيد عن 107 دولارات، فيما قفزت أسعار الغاز الأوروبية بنحو 5% إلى أكثر من 96 دولاراً لكل ميغاوات/ساعة. كذلك، بلغت نسبة امتلاء منشآت تخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي 68,04%، مقارنة بمتوسط 84% خلال السنوات الخمس الماضية.

(الأخبار)

أدت مواقف عدد من دول الخليج، بدفع أميركي، إلى تعطيل اجتماع صلالة (أرشيف)

فلسطين

إسرائيل في الضفة: الإبادة بـ«الضمّ الزاحف»

يحيى دبوق

بينما تتركّز الأنظار على قطاع غزة، حيث تخوض إسرائيل حرباً ذات طابع تدميري واقتلاعي واسع، تشهد الضفة الغربية عملية «إبادية» لا تقلّ خطورة عن تلك الحرب، وإن بدت أدواتها مختلفة. وإذ تشتغل إسرائيل هنا على تكريس الواقع الاستيطاني وتوسيعه في مقابل تقليص الوجود الفلسطيني، فهي تعمل أيضاً على منع أيّ ترتيب أمني أو سياسي يمكن أن يمهّد لمنح الفلسطينيين لاحقاً كياناً أو حقاً أو سيادة. بتعبير آخر، باتت الأسرلة هي الهدف المعلن للدولة العبرية في تعاطيها مع الأرض المحتلّة.

حتى سنوات قليلة مضت، تركّزت المقاربة الإسرائيلية تجاه الضفة على ما عُرف بـ«إدارة الصراع»، باعتبار أن هذا الأخير غير قابل للحلّ، وأن الفجوة بين الحدّ الأدنى المطلوب فلسطينياً، والحدّ الأقصى المقبول إسرائيلياً، أوسع من أن تسمح بأيّ تسوية. ولذا، كان المطلوب فحسب منع الانفجار، وإبقاء الوضع تحت السيطرة، مع الحفاظ على وجود السلطة الفلسطينية والتنسيق الأمني معها، وترك باب التسوية مفتوحاً، إنما نظرياً فقط. لكن هذا التصوّر أُصيب بانتكاسة عام 2022، وذلك لدى تشكيل حكومة تتصدّرها قوى تعدّ الضفة -على خلفية تلمودية- «أرضاً إسرائيلية تاريخية»، على الدولة العبرية استعادتها، وترسيخ سيطرتها عليها. وجاءت أحداث السابع من أكتوبر 2023، لتمنح تلك القوى فرصة لترجمة توجّهاتها بشكل فظّ ومتسارع، والانتقال فوراً من «إدارة الصراع» إلى حسمه.

ومنذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، شرعت القوى التي استحوذت على القرار في الضفة في تنفيذ مخطّطاتها المشار إليها؛ من ترسيخ السيادة الإسرائيلية على الأرض المحتلّة عام 1967 سياسياً وإدارياً وقانونياً، مروراً بتقليص السيطرة الإدارية الفلسطينية والتضييق على السلطة ومؤسّساتها، وليس انتهاءً بتسريع تشريع البؤر الاستيطانية العشوائية، ودفعها إلى حدود غير مسبوقة. ووفقاً لرؤية هذه القوى، لم يعُد ضرورياً إلغاء «اتفاق أوسلو» بقرار رسمي؛ بل بات يمكن تفكيك الترتيب السياسي والأمني الذي أرساه الاتفاق تدريجياً، وذلك عبر تغيير الصلاحيات، وتبديل الوقائع على الأرض.

وفي هذا السياق، سُجّلت، في السنوات الأربع الماضية، سلسلة إجراءات شملت نقل صلاحيات الإنفاذ والرقابة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، وافتتاح مشاريع بنية تحتية، وإنشاء بؤر استيطانية، إلى جانب إجراءات تمسّ صلاحيات التخطيط والبناء في عموم الأراضي المحتلّة في الضفة. والجدير ذكره هنا، أن «اتفاقيات أوسلو» أرست نظاماً إدارياً وأمنياً وجغرافياً يقسم الضفة إلى مناطق ثلاث: «أ» حيث السيطرة فلسطينية، و«ب» حيث السيطرة مشتركة، و«ج» حيث السيطرة إسرائيلية. وإذا ما انتقلت الصلاحيات من المؤسسات الفلسطينية إلى نظيرتها الإسرائيلية، أو توسّع الاستيطان داخل المجال الفلسطيني، أو رُبطت المستوطنات بشبكة البنية التحتية الإسرائيلية، يتغيّر هذا النظام من دون الحاجة إلى إعلان إلغائه.

وتكشف الأرقام حجم ذلك التغيّر؛ ففي آذار الماضي، أقرّت خطط لإنشاء 34 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وغور الأردن، ليرتفع عدد المواقع التي مرّرتها الحكومة الحالية إلى أكثر من مئة. وفي الوقت نفسه، تحدّثت تقارير عن توسّع البؤر الاستيطانية، وعن ترتيبات تزيد الضغط على التجمّعات الفلسطينية، وتتسبّب في بعض الحالات في رحيل سكانها. وهكذا، يمضي ما يمكن تسميته «الضمّ الزاحف» -وهو ما لا يحتاج إلى قرار أو إعلان ولا يستتبع تداعيات خارجية-، والذي يبرز كراس حربة فيه وزير المالية ووزير الأمن في الضفة بتسلئيل سموتريتش، «تصحيحاً» لما يصفه الأخير بأنه «خطأ» استمرّ 30 عاماً، وتمهيداً لـ«ثورة استيطانية» هدفها منع قيام دولة فلسطينية.

وفي خضمّ هذه «الثورة»، صعّد المستوطنون، في الشهرين الأخيرين، تجاوزاتهم ضدّ الفلسطينيين إلى حدّ كبير. ورغم أن هذه التجاوزات قائمة ومتواصلة منذ أربع سنوات، أي منذ صعود اليمين المتطرّف إلى مراكز القرار، فإن الجديد الآن هو الاستحقاق الانتخابي الإسرائيلي، الذي بات على بعد أسابيع، ويدفع صاحب القرار إلى تسريع العملية الاستيطانية في الضفة. كما أن التسابق اليميني في هذا الاستحقاق، يستدعي من الائتلاف تعظيم التسهيلات الممنوحة للشريحة الأكثر تطرّفاً من المستوطنين، التي ترى في إيذاء الفلسطينيين جسدياً ومادياً، مهمة مقدّسة تُوازي في أهميتها استرداد الأرض.

> صعّد المستوطنون، في الشهرين الأخيرين، تجاوزاتهم ضدّ الفلسطينيين إلى حدّ كبير

شريحة كبيرة من المستوطنين ترى في إيذاء الفلسطينيين جسدياً ومادياً، مهمة مقدسة (أ ف ب)

تقرير

سوريا مهددة بانفجار اجتماعي

دمشق - الأخبار

قبل أيام قليلة من خروج السوريين في عدد من المناطق احتجاجاً على رفع أسعار المشتقّات النفطية، أصدرت وزارة المالية تقييماً موجزاً لتنفيذ موازنة الدولة خلال النصف الأول من العام الحالي. ولم تحظ المؤشرات التي تضمّنها ذلك التقييم، وتأثيراتها في حياة السوريين، بما تستحقّه من اهتمام ونقاش حكوميَّين، ولا سيما في ما يتعلّق بتدنّي نسبة الإنفاق على الدعم الاجتماعي. وجاء هذا في وقت كانت فيه التقديرات البحثية تشير إلى أن خطّ الفقر المدقع للأسرة السورية، باعتباره مؤشراً إلى الحرمان من الغذاء، يُقدَّر بنحو 3,3 مليون ليرة، فيما الأجر الشهري للموظف الجامعي الحكومي لا يتجاوز 1,4 مليون ليرة، وأجر العامل في القطاع التجاري الخاص يبلغ نحو 2,8 مليون ليرة.

وفي التقييم المشار إليه، خلُصت وزارة المالية إلى أن الإيرادات المتحقّقة بلغت نحو 2,7 مليار دولار، مشكّلةً بذلك 31% من إجمالي الإيرادات المتوقّعة. أمّا في جانب الإنفاق، فتشير البيانات إلى أنه بلغ نحو 3,7 مليار دولار، وهو ما يمثّل نحو 35% من النفقات المعتمدة في الموازنة العامّة للدولة. وبذلك، فإن الموازنة، في نصفها السنوي الأول، حقّقت عجزاً قدره مليار دولار، أي ما نسبته نحو 56% من العجز المقدّر كاملاً.

ملاحظتان أساسيتان غابتا عن النقاشات التي دارت حولها. تتعلّق الأولى بتوزّع الإنفاق الحكومي خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، وتحديداً الإنفاق على بند الدعم والضمان الاجتماعي، بينما تتّصل الثانية بتوريد إيرادات النفط والغاز إلى الخزينة العامّة.

في بند الإنفاق، ثمّة تباين واضح في تبويب النفقات بين نسختَي «موازنة المواطن» الأولى والثانية، واللتين صدرتا من دون أن تقدّم وزارة المالية أيّ توضيح أو تفسير في شأنهما. ففي النسخة الأولى، قُدّرت النفقات العامة بنحو 10,5 مليار دولار، ووُزّعت على ثلاثة أبواب رئيسة: نفقات جارية بنسبة 60%، ونفقات استثمارية بنسبة 27%، ودعم وضمان اجتماعي بنسبة 13%. ومن ثمّ، أعادت الوزارة، في موضع آخر، توزيع هذه النفقات على ثلاثة قطاعات حكومية، هي: الإنفاق على الأنشطة الصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية، ونسبته 41%؛ وأنشطة الدفاع والأمن الوطني، بنسبة 33%؛ وثالثاً، الإنفاق على أنشطة الخدمات العامة، بنسبة 26%. أمّا النسخة الثانية، الخاصة بالتقييم النصف السنوي، فجرى فيها تصنيف الإنفاق تبعاً لأربعة تبويبات مختلفة: الرواتب والأجور والتعويضات، والتي شكّلت نحو 36% من إجمالي ما أُنفق خلال المدة المذكورة؛ والنفقات الاستثمارية بنسبة 28%؛ وتلك الإدارية بنسبة 28%؛ والدعم والضمان الاجتماعي بنسبة 9%.

وبمعزل عن الاختلاف الواضح في طريقة عرض هيكل الإنفاق بين التصنيف الاقتصادي ونظيره الوظيفي، والذي لم يُرفق بجدول يوضح للمواطن العلاقة بينهما، فإن ما يستدعي الاهتمام هو بند الدعم والضمان الاجتماعي. فبحسب البيانات الأخيرة، بلغ الإنفاق على هذا البند، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، نحو 315 مليون دولار، أي نحو 9% فقط من إجمالي النفقات الفعلية للموازنة؛ وتلك نسبة متدنية جداً، تؤشّر إلى أن الدعم الاجتماعي بات رهناً بالحسابات الحكومية، وليس حقاً لشريحة واسعة من السوريين الذين يعانون ضغوطاً اقتصادية ومعيشية فاقمتها أوضاع ما بعد التحوّل السياسي. فمذّاك، استمرّ ارتفاع معدّل التضخم، وتدهورت القوة الشرائية للدخول، فيما تمّ تسريح آلاف العاملين بحجّة أنهم محسوبون على النظام السابق، وتحرير أسعار المشتقات النفطية، وغير ذلك، علماً أن مخصّصات دعم المشتقّات النفطية البيضاء (المازوت والبنزين) وحدها بلغت، قبل إلغائها نهائياً عام 2024، ما يزيد على مليار دولار سنوياً.

> ثمّة تباين واضح في تبويب النفقات بين نسختَي «موازنة المواطن» الأولى وسؤال عن إيرادات النفط

وإلى جانب تدنّي نسبة الإنفاق على بند الدعم والضمان الاجتماعي، تُظهر المقارنة بين اعتمادات البند المذكور في نسختَي «موازنة المواطن»، وجود فارق قدره 1,4 مليار دولار. ففي النسخة الأولى، قبل إن اعتماداته تشكّل نحو 13% من إجمالي النفقات البالغة 10,5 مليار دولار، أي ما مقداره 1,05 مليار دولار، فيما جاء في نسخة التقييم الأخيرة أن هذه الاعتمادات تصل إلى نحو 2,4 مليار دولار. فهل زادت وزارة المالية مخصّصات هذا البند من دون أن تعلن ذلك؟ أو أنها ضمّت بنداً آخر إليه لرفع نسبة الإنفاق عليه أمام السوريين؟ أم أن الأمر برمّته مجرّد خطأ في حسابات الوزارة وفي تعاملها مع بيانات الموازنة؟

أين إيرادات النفط؟

يثير توضيح وزارة المالية المتعلّق بالمدة الزمنية التي بدأ خلالها توريد إيرادات النفط والغاز إلى الخزينة العامة، تساؤلات عن مصير إيرادات هذا القطاع طوال المدة الممتدّة بين كانون الأول 2024 ونيسان 2026، خاصةً أن هذه الإيرادات ليست قليلة في ضوء عدّة متغيّرات، أبرزها: ارتفاع كميات الإنتاج المحلي من النفط الخام -بعد استعادة السيطرة على جزء كبير من حقول المنطقة الشرقية مطلع العام الحالي، لتصل وسطياً إلى أكثر من 81 ألف برميل يومياً-، ومبيعات المشتقّات النفطية التي تتجاوز قيمتها التقديرية 4 ملايين دولار يومياً؛ والأهمّ، إيرادات المنح النفطية والغازية المقدّمة من ثلاث دول على الأقلّ، هي روسيا والسعودية وقطر.

فمثلاً، قدّمت السعودية، العام الماضي، منحة نفطية قوامها مليون و650 ألف برميل، تصل قيمتها إلى أكثر من 114 مليون دولار -بحسب متوسط سعر بيع برميل النفط الخام لشركة «أرامكو»، والمقدّر بنحو 69,2 دولار في العام الماضي-، وجرى تكريرها في مصفاتَي حمص وبانياس وحراقات الشمال، ثمّ بيعت مشتقّاتها للسوريين بالأسعار العالمية. وينسحب الأمر نفسه على توريدات الغاز الأذربيجاني التي تموّلها قطر بمنحة خاصة، ووصلت قيمتها في العام الماضي إلى نحو 120 مليون دولار، وإلى نحو 200 مليون دولار خلال النصف الأول من العام الحالي.

وما يدفع إلى إثارة هذه التساؤلات بقوة، أن «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش» اكتشفت، قبل أيام قليلة، تجاوزات مالية في بعض الحقول النفطية، قُدّرت قيمتها بنحو 28 مليون دولار، فضلاً عن خسائر كبيرة ناجمة عن استبعاد الكفاءات والخبرات، والاستعانة بكوادر غير مؤهّلة وبشركات خاصة أُسست حديثاً، وهو ما يشير إلى ضعف عمليات الحوكمة والشفافية وانتشار الفساد والمحسوبيات داخل هذا القطاع.

وحتى لو كانت الإيرادات النفطية الواردة في التقييم النصفي للموازنة، والبالغة نحو 601 مليون دولار، هي حصيلة إيرادات ستة أشهر من عمل القطاع، وليس فقط إيرادات شهرَي أيار وحزيران، فإن التساؤل يظلّ قائماً بشأن مصير إيرادات العام الماضي وأوجه إنفاقها. كما تبرز هنا ضرورة تفصيل هذه الإيرادات لجهة حصة الدولة من عقود استثمار حقول النفط والثروة المعدنية، والفائض المتاح لدى مؤسّسات القطاع وشركاته، ومبيعات المشتقّات النفطية، وغير ذلك.

رأي

السّخط الاجتماعي مزيج من الصراعين الهويّاتي والطبقي

ورد كاسوحة *

في المناطق التي استُعيدت من سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية»، لا سيما في محافظتي الرقّة ودير الزور، كانت ثمّة هياكل ضريبية لا تزال تعمل تقريباً وفقاً لسياسات الدعم التي كانت مُطبّقة في سوريا قبل سقوط النظام السابق. والحال أن التخلي عن السياسات الاشتراكية كان بمثابة عامل مشترك بين التجربتين، ولكنه في الحالَين كان يحصل بشكل متدرّج، وبطريقة لا تسمح بالمساس بالحدّ الأدنى من الدعم للسلع والخدمات المقدّمة هناك.

الخلفيّة التي أتى منها النظامان، سواء البعثي أو الكردي، كانت تضع كوابح على أيّ مسعىً مبالغ فيه للتخلّي عن الدعم، وهو ما أبقى، طوال سنيّ الحرب، الشرائحَ الفقيرة والضعيفة بمنأىً عن التبعات المباشرة وغير المحتملة لسياسات التقشّف التي جرى العمل على تمريرها عبر جرعات تصاعدية وتدريجية.

في وضع اقتصادي كالذي تعيشه الشرائح المُفقَرة من السوريين حالياً، لا يبدو هذا الأمر مجرّد تقليد تعاقبت عليه السياسات الاقتصادية منذ العام 1963 على الأقلّ، بل أيضاً يُظهر بوصفه امتداداً للحداثة السياسية والاقتصادية التي ميّزت هذه المرحلة المنقضية من تاريخ سوريا.

التقليد الاشتراكي الذي يجري الانقلاب عليه حالياً، عبر سياسات التقشّف والتحرير الاقتصادي غير المقيّدة، أتى بهذا المعنى في لحظة تاريخية كانت فيها السياسات الرأسمالية، المُعابة للأغنياء وكبار الملاك والأعيان، على وشك الترنّح أو السقوط لمصلحة سياسات نقيضة، لا تقوم فحسب على عكس عملية تحرير الاقتصاد، بل أيضاً على مراكمة إنجازات تجعل من البديل الاشتراكي الناشئ والفتيّ حينها تقليداً يقع في ضُلب الحداثة الاقتصادية التي كانت تتبلور أكثر فأكثر في مطلع الستينيات من القرن الفائت.

انحسار هذه السياسات التدريجي منذ مطلع الألفية الثالثة، مع بدء تطبيق وصفات الخصخصة والتحرير الاقتصادي، حتى بوجود بقايا الهياكل الاشتراكية، لم ينسحب على الاحتياجات الأساسية للقطاعات الشعبية التي كانت مستفيدةً من سياسات الدعم. ذلك أنّ الأكثرية الشعبية السورية كانت ولا تزال متركّزة في القطاع الزراعي، وهذا الأخير لن يحصل فيه نموّ فعلي بدون الإبقاء على هياكل الدعم التي تغذّي عملية الإنتاج، سواء لجهة الكلفة أو الأجور، وصولاً حتى إلى الأرباح.

وذلك على اعتبار أن البنية الخاصة بالربح في القطاع الزراعي تختلف بشدّة عن نظيرتها في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات، لناحية التلازم بين الربح وفائض القيمة الزهيدين والاستفادة من الدعم المقدّم باستمرار للخدمات الأساسية، لا سيّما في إمدادات الطاقة والكهرباء والمياه.

عدم إدراك الحساسيّة التي تنطوي عليها سياسات تحرير الاقتصاد، بالشكل الكارثي الذي تبدو عليه حالياً، ستقود، في حال عدم التراجع عنها أو التخفيف من وطأتها، أقلّه، إلى تعميق أثر الاستقطابات الاجتماعية، التي جرى الادعاء بالانتهاء منها عسكرياً، بعد تفكيك سيطرة «قسد» على المحافظات ذات الأغلبية العربية، وتراجُع حدّة التوتر في مناطق الساحل.

الحداثة التي تتفكّك تدريجياً، منذ وصول الشرع إلى السلطة من عام ونَيْف، تشمل المقاربتين السوسيولوجية والاقتصادية، حيث النزاع الدموي مع الجماعات وفقاً لمنطوق سياسات الهوية الإبادية لا ينفصل عن التحلّل الحاصل لدى الطبقات الإجتماعية المختلفة بموجب سياسات التقشّف غير المسبوقة في وتيرتها وحدّتها عبر تاريخ البلاد الطويل.

هذا المزيج سيضع البلاد مجدداً في عين العاصفة، كونه سينقل الصراع من الحيز الهويّاتي الخاصّ بالجماعات الأهلية إلى نظيره الطبقي، في ظلّ عدم وجود حواضن سياسية واجتماعية فعلية للتذمّر الشعبي، واقتصار الأمر على بيئات ساخطة يمكن الاستثمار فيها بسهولة عبر معاودة التلويح بورقة التنظيم أو سواه.

* كاتب سوري

قضية

بريميرليغ «يحتكر» عائدات البث... الفجوة تتسع مع المنافسين

في وقتٍ تكافح فيه بعض دوريات كرة القدم الأوروبية لجذب عائدات تؤمّن من خلالها احتياجات أنديتها الأساسية، يستمر دخل الدوري الإنكليزي الممتاز من حقوق البثّ في الارتفاع. الهوة المالية بين «بريميرليغ» ومنافسيه اتّسعت تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، وصولاً إلى رقمٍ قياسي في الموسم الجاري

أدّت الشعبية العالمية الواسعة للدوري الإنكليزي الممتاز إلى الحفاظ على مكانته كقوة رائدة في مجال البث الرياضي. قدرة «بريميرليغ» على استقطاب جماهير في الخارج وجذب استثمارات من قنوات البث والرعاة الدوليين جعلته يضمن البقاء على رأس البطولات الكروية الوطنية الأكثر قيمةً على مستوى العالم.

خلال دورة حقوق البث في الفترة الممتدة بين عامَي 2022 و 2025، شكّلت الإيرادات من القنوات المحلية 44% من إجمالي دخل الدوري الإنكليزي الممتاز من البث (باستثناء حقوق ملخصات المباريات، وحقوق البث الصوتي المباشر، وحقوق البث في الحانات والمتاجر)، مما يجعل «بريميرليغ» الدوري الرياضي المحلي الرئيسي الوحيد الذي يحقق أكثر من نصف إيرادات حقوق البث من شركاء دوليين.

في المقابل، تُحقق دوريات كرة القدم الأوروبية الأخرى، مثل الدوري الفرنسي (ليغ 1) والدوري الألماني (بوندسليغا)، 89% و86% تقريباً من إيراداتها من البث المحلي على التوالي. ويُعدّ الدوري الإسباني (لا ليغا) الدوري الرياضي الرئيسي الوحيد في السوق الذي يقترب من هذه النسبة، حيث لا تتجاوز إيراداته من حقوق البث من الشركاء المحليين 53%.

هوة كبيرة

تعكس أحدث اتفاقيات حقوق البث الدور الاستثنائي الذي يلعبه الدوري الإنكليزي الممتاز في المشهد الكروي الأوروبي. تبعاً لموقع «statista»، تبلغ قيمة حقوق البث المحلية والدولية للدوري الإنكليزي الممتاز 4,53 مليارات يورو للموسم الواحد، منها 2,56 مليار يورو من الأسواق الخارجية وحدها، وهذا يزيد عن ضعف إجمالي إيرادات الدوري الإسباني (الليغا)، صاحب المركز الثاني، وأكثر من ثلاثة أضعاف إيرادات البث السنوية للدوري الألماني (البوندسليغا) والدوري الإيطالي (سيري أ)، وأكثر من تسعة أضعاف إيرادات الدوري الفرنسي (ليغ 1) السنوية الذي يعاني الأمرّين هذا الموسم.

ولهذا التفاوت في إيرادات البث تداعيات كبيرة. ففي السنوات الأخيرة، تمكّنت أندية الدرجات الأدنى حتى في الدوري الإنكليزي الممتاز من دفع رسوم انتقالات وتقديم رواتب تُضاهي أو تفوق ما تقدّمه فرق القمة في الدوريات المنافسة، مما حوّل فعلياً جميع الدوريات الأخرى إلى مصانع مواهب لأندية الدوري الإنكليزي الممتاز، وعلى رأسها الدوري الفرنسي.

> تبلغ قيمة حقوق البث المحلية والدولية لـ«بريميرليغ» 4,53 مليارات يورو للموسم الواحد

ففي ظل الأزمة المالية الخانقة التي تواجهها أندية كرة القدم الفرنسية، على خلفية فشل رابطة الدوري الفرنسي في جذب جهات كبرى لدفع مبالغ ضخمة مقابل حقوق النقل التلفزيوني، صبّت فرق «ليغ 1» تركيزها على بيع المواهب المحلية إلى الدوري الإنكليزي الممتاز كأحد أبرز الحلول، حيث تحوّلت أندية «بريميرليغ» خلال سوق الانتقالات الصيفية الأخيرة إلى طوق نجاة حقيقي لعدد من أندية الدوري الفرنسي، بعدما تدفّقت مئات الملايين من اليوروهات إليها نظير التعاقد مع أبرز المواهب واللاعبين.

وأنفقت الأندية الإنكليزية نحو 800 مليون يورو على لاعبين قادمين من الدوري الفرنسي خلال الميركاتو الصيفي، أي ما يُقارب خُمس إجمالي إنفاق أندية الدوري المحلي الممتاز.

في هذا الصدد، يُحذّر النقّاد من أنّ هذا التفاوت المالي المتزايد لا يُهدد فقط بتقويض التوازن التنافسي في كرة القدم الأوروبية، بل يُنذر أيضاً بخلق حلقة مفرغة قد تزيد من اتساع الفجوة. فإذا انتهى المطاف بأكثر اللاعبين موهبةً حول العالم في إنكلترا، فلن يصبح الدوري الإنكليزي الممتاز أكثر جاذبية فحسب، بل ستفقد الدوريات الأخرى جزءاً من جاذبيتها، وهذا بدوره سيُضعف موقفها في المفاوضات المستقبلية بشأن حقوق البث المحلية والدولية.

أخبار عالميّة

توتنهام يصطدم بليفربول في كأس الرابطة

يأمل فريق توتنهام في تجاوز البداية المتعثّرة للموسم عندما يحل ضيفاً على ليفربول في الجولة الثالثة من كأس رابطة المحترفين اليوم الثلاثاء (22:00 بتوقيت بيروت).

يبحث توتنهام عن استعادة توازنه سريعاً، خاصةً في ظل النتائج السلبية التي حققها الفريق منذ بداية الموسم. ويحتل توتنهام المركز الـ17 في الدوري بنقطتَين، بعد خسارته مرّتَين وتعادله في مباراتَين. من جهته، اتصف بداية ليفربول بالبطء أيضاً، حيث يحتل «الريدز» المركز السابع بـ6 نقاط حصدها من فوز و3 تعادلات. وفي مباريات أخرى لكأس الرابطة تلعب اليوم، يستقبل بيتربره نظيره بارنسلي (21:30 بتوقيت بيروت)، بينما يحل فولهام ضيفاً على وست هام (21:45 بتوقيت بيروت). ويحل آرسنال ضيفاً ثقيلاً على إيسويتش تاون (22:00 بتوقيت بيروت)، بينما يستقبل ريدينغ نظيره برينتفورد (22:00 بتوقيت بيروت).

مونييه يُهاجم مونديال 2026 و«فيفا»

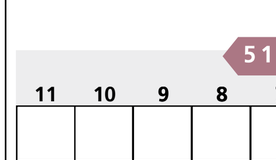

انتقدَ المدافع الدولي البلجيكي توماس مونييه (35 عاماً) ما حدثَ في كأس العالم 2026 لكرة القدم التي استضافتها الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز الفائتَين، حيثُ عبّرَ عن استيائه لما شهده المونديال، واختزلَهُ بتصريحاتٍ وصفَ فيها بعض الأحداث بأنها جسّدت الجانب المظلم لكرة القدم التقليدية. ووجّهَ مونييه في تصريحاتٍ نشرها موقع «ذا أثلتيك» انتقادات حادّة لكأس العالم 2026 وإلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) ورئيسه جياني إنفانتينو، بعدما عايشَ الجدل المحيط بقضية طرد المهاجم الأميركي بالوغون قبل مواجهة بلجيكا والولايات المتحدة في ثمن النهائي، معتبراً أنّ المصالح المالية والترفيهية طغت على كرة القدم. وقال لاعب باريس سان جيرمان السابق: «أؤمن بشدّة بأنّ السياسة وكرة القدم ينبغي ألا ترتبطا بأي شكلٍ من الأشكال. لكن المشكلة أنّ كرة القدم تعكس الرأي العام، نسمع ذلك في المدرجات: العنصرية، وأشياء كثيرة أخرى. فهل من الممكن حقاً فصل كرة القدم عن السياسة؟». وأضافَ اللاعب الذي انضمَّ إلى سندرلاند هذا الصيف: «الاتحادات لها أبعاد سياسية ومالية، وكل شيء مترابط. الأمر يُشبه الحكومة إلى حد ما. ما دامَ السياسيّون يتّخذون أفضل القرارات للشعب، فلا مشكلة. لكن إذا كانت السياسة لن أقول «فاسدة»، وإنما متعارضة مع الرياضة، فإن الأمر يصبح خطيراً». وتابع مونييه متحدّثاً عن قضية بالوغون: «كانت هذه الواقعة انعكاساً لكأس العالم بأكملها: بطولة هيمنت عليها الرأسمالية والاستعراض والمال. لقد جسّدت هذه النسخة من كأس العالم الجانب المظلم لكرة القدم التقليدية».

وخرجَ المنتخب البلجيكي من ربع النهائي أمام إسبانيا، لكن اللاعب كان شاهداً على ما حدث قبلها من أزماتٍ وفي مقدّمتها فضيحة بالوغون الذي أُلغيَت عقوبة إيقافه لمباراة واحدة، المترتبة على حصوله على بطاقة حمراء، بعد تدخّلٍ من الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

كلمات متقاطعة 5179

افقيا

1- مدينة مصرية – مدينة أردنية – 2- ذكر النحل – ماركة سيارات – 3- إله – فتى أسطوري يوناني رائع الجمال عشق صورته المنعكسة في الماء – 4- تيهان النظر – جبل في شبة جزيرة سيناء – 5- هاتف الخليوي – نوتة موسيقية – 6- يساهم بالأرباح - ساطع – 7- ماركة ساعات – مسّ – 8- قلب – يُدرج الميت بالأكفان – 9- بذر الأرض – قناة تربط المحيط الهادي بالبحر الكاريبي – 10- منتج ومخرج مسرحي سينمائي أميركي راحل من أصول يونانية

عمودياً

1- مجلة أسبوعية ألمانية مصوّرة – 2- ممرّ – من الألوان – 3- يبس اللحم أو الخبز – جحر الضبع – من الأزهار – 4- دولة في أميركا الوسطى – 5- يغطي جلد معظم الحيوانات – ثبت الموعد – منخفض بالأجنبية – 6- جرّ الشخص على الأرض – أغنية لفريد الأطرش – 7- جزيرة بركانية في غينيا الإستوائية – خاصتنا – 8- فرعون مصري – الخط الحامي في السلك الكهربائي – 9- سقي – يدرك الأمر – إسم موصول – 10- أديب وسياسي لبناني راحل من أعلام النهضة

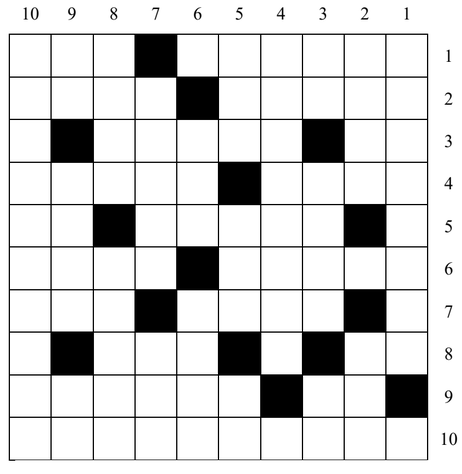

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- قسطاس – جال – 2- يعبر – قدموس – 3- سر – بودابست – 4- بي – أرياف – 5- نا – لام – رك – 6- سلب – مسخ – أم – 7- عراقي – فر – 8- دنيزلي – وسن – 9- ميازاكي – 10- قناة الدنيا

عمودياً

1- قيس بن سعد – 2- سعر – الرنين – 3- طب – باي – 4- اربيل – قزمة – 5- اميليا – 6- قُدامس – يال – 7- جدار – خفَ – زد – 8- امبير – رُوان – 9- لوساكا – سكي – 10- سقّف – مونيا

sudoku 5179

4		9				5		3
	2			4			6	
1		7				2		8
	3		2		7		9	
2				8				4
			5		4			
6		1				9		7
	4			7			3	
8		3				4		1

حلول الشبكة السابقة

5	1	3	9	8	4	7	6	2
8	7	2	1	3	6	5	4	9
9	4	6	5	7	2	3	8	1
7	2	1	3	4	5	6	9	8
3	5	4	6	9	8	1	2	7
6	8	9	2	1	7	4	3	5
4	3	5	7	2	9	8	1	6
1	9	7	8	6	3	2	5	4
2	6	8	4	5	1	9	7	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 476

كلمة السر من 7 حروف: بلدة لبنانية في قضاء صور

الحميري – برج رحال – بافليه – دردغيا – دبعال – زبقين – سلعا – شبريحا – شحور – شرق – شمع – صديقين – صور – طير فلسيه – طورا – غرب – قانا – مزرعة مشرف

ر	ب	ر	غ	ي	ق	ا	ن	ا	ع
و	ا	ل	ح	م	ي	ر	ي	ل	م
ص	ه	ي	ل	ف	ا	ب	ن	ا	ز
ن	د	ا	ق	ش	ح	و	ر	ح	ر
ي	ر	ح	ر	س	ل	ع	ا	ر	ع
ق	د	ي	ش	ب	ع	م	ش	ج	ة
ي	غ	ر	ز	ب	ق	ي	ن	ر	م
د	ي	ب	ا	ر	و	ط	ب	ش	
ص	ا	ش	ل	ا	ع	ب	د	ا	ر
ل	ط	ي	ر	ف	ل	س	ي	ه	ف

حلول الشبكة السابقة: مكناس

عملية حسابية 476

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪	2	=	31
–	■	٪	■	X	■	
	X		٪		=	8
٪	■	X	■	X	■	
	X	12	٪		=	20
=	■	=	■	=		
5		84		36		

حلول الشبكة السابقة

21	X	4	٪	6	=	14
٪	■	X	■	X	■	
7	X	6	+	9	=	51
X	■	X	■	=	■	
24	٪	4	X	5	=	30
=	■	=	■	=		
72		96		49		

شبكة العنكبوت 476

إعداد نعوم مسعود

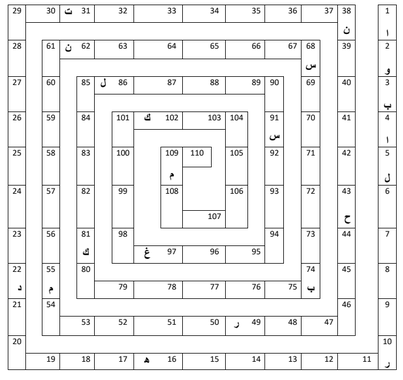

1 – 5 من الاحجار الكريمة
4 – 19 زعيم المانيا النازية
19 – 26 ممثل سوري من مسلسلاته « طوق البنات »
25 – 31 إلهة الجمال والحب عند الاغريق
31 – 43 رئيس حكومة لبناني راحل
43 – 53 شاعر مصري كان يلقّب بـ« شاعر النيل »
52 – 55 حمام بزي
54 – 62 احدى الامارات العربية المتحدة
61 – 64 مدينة في المملكة العربية السعودية
63 – 69 مرتفع جبلي صغير شرق مدينة طرابلس اللبنانية
68 – 74 ملك اشوري
74 – 83 قيصر روسي من اكبرهم خلفته زوجته كاترين الاولى
82 – 88 من احياء نيويورك على مصب الهدسن
86 – 91 مدينة اسبانية
90 – 101 رسالة الفها ابو العلاء المعرّي رداً على رسالة ابن القارح اليه
100 – 103 سلالة هندية ملكت في بيرو
103 – 106 عاصمة افريقية
106 – 110 دولة عربية

حل شبكة العنكبوت السابقة

ساحل العاج - جورجيا ميلوني - نيبون - نجامينا - البحر الابيض المتوسط - طريق النحل - حلاوة الجبن - بنغالور - لورنس العرب - ربيع الاسمر - مرج دابق - بقرزلا - لاسا - اودي - ديكارت - تشرشل - شلمنصر - صربا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5179

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة ومغنية مصرية معتزلة. من أفلامها « آخر ليالي الشتاء »

6+7+2+3+11+3+5 = خلاف اليسار ■ 10+2+8+1+5 = تُلف على بكرة ■ 9+4 = حرف عطف

حل الشبكة الماضية: **امانويل كانت**

عجبي!

هل يمكن اختزال ستة عقود من الدراما السورية في سؤال واحد: من كان مع النظام ومن كان ضده؟ من «أبو أصيل» إلى «صالون الجمهورية»، تضع منصة «سوريا الآن» هذا الإرث في ميزان سياسي ثقيل، فيما تكشف التجربة السورية نفسها تاريخاً أكثر تعقيداً من أحكام الولاء والإدانة

الدراما السورية تحت مقصلة «الجزيرة»!

رشا فرج

ماذا يبقى من الدراما السورية إذا حوّلنا تاريخها كله إلى ملف اتهام، وكل من عمل فيها خلال عهد «البعث» إلى متهم؟

في اليوم نفسه تقريباً، بثّت منصة «سوريا الآن» التابعة لشبكة «الجزيرة» حلقتين تتناولان الدراما السورية. الأولى ضمن برنامج «أبو أصيل» الذي يقدّمه فيصل القاسم، تحت عنوان «لا يحتاج السوريون إلى دراما جديدة؟» بما يوحي في جوهره بحكم مسبق على المشهد الفني السوري خلال عهد الأسد. والثانية ضمن برنامج «صالون الجمهورية» الذي يقدّمه أحمد الفاخوري، بعنوان أكثر حياداً ظاهرياً «لمن تُصنع الدراما السورية؟».

الغريب أنه لا يوجد شيء في السيرة المهنية لأي من الرجلين له علاقة متخصصة بالعمل الدرامي أو النقد الفني. فيصل القاسم معروف بعقود من برامج المواجهة السياسية التي تتضمن خطاباً شعبوياً وعراكاً بالأيدي وتراشقاً بكؤوس الماء، وأحمد الفاخوري القادم من عالم التريندات و«الشبكات» يقدم نفسه في البرنامج بأسلوب حواري أهدأ لكنه سياسي أيضاً في جوهره. وهذا وحده لا يُسقط حقّهما في الحديث عن الدراما، فالصحافة لا تشترط الاختصاص الأكاديمي. لكنه يفرض سؤالاً لا بد من طرحه: كيف تنصّب «الجزيرة» نفسها ــ عبر مقدميها ومنصتها الخاصة بالشأن السوري ــ كحَكَم على مشهد معقّد كالمشهد السوري، وفي مختلف المجالات، وتمنح نفسها سلطة تحديد من يستحق البقاء في المشهد الثقافي السوري ومن يجب أن يُقصى منه؟

«هل كانت الدراما السورية موالية للنظام أم لا؟». هذا سؤال تجيب عنه عقود من الإنتاج بتعقيد لا يحتمل إجابات الأسود والأبيض، فاختزال وتسطيح منصّة صادرة عن مؤسسة إعلامية كبيرة كـ «الجزيرة»، للتاريخ الفني السوري الممتد لأكثر من ستة عقود، ومحاولة اختزاله وفق ثنائية أخلاقية - سياسية واحدة هو أمر مثير للجدل.

«أبو اصيل»... حكم درامي!

لم يتوقف الإعلامي السوري فيصل القاسم يوماً عن إثارة الجدل عبر هجومه على شخصيات وأسماء بعينها من خلال حسابه على فايسبوك، لكنه اليوم يحوله إلى محتوى إعلامي يبثه تحت الاسم الذي يكنّي به «أبو أصيل». يحمل مسبحة ويقدم أحكامه الخاصة في قضايا مختلفة آخرها الدراما السورية.

يفتتح القاسم حلقة «أبو أصيل» بجملة تختصر ما سيليها «كانوا يبيعون صورة مزيفة عن سوريا، بينما كانت سوريا الحقيقية تنزف». هذه الجملة الافتتاحية، تحدد اتجاه وشكل الخطاب ليتحوّل من نقد المنتج الفني إلى استجواب أخلاقي مباشر لصنّاع الدراما، وسؤال من الذي امتلك «الحد الأدنى من الشرف الإنساني» حين كانت «البراميل تتساقط، ومن الذي رفض أن يتحوّل إلى بوق للقتل». علماً أن إنتاج الدراما في بيئة تعاني من مشكلات بالغة التعقيد أمر صعب جداً. مع ذلك، لم يمنع ذلك الفنانين والعاملين في المجال الدرامي السوريين من إنتاج أعمال كانت علامة فارقة في تاريخ الدراما العربية، من «غزلان في غابة الذئاب» (رشا شربتجي)، إلى «لعنة الطين» (أحمد إبراهيم أحمد) التي اقتربت بجرأة من البنية الريفية والطائفية التي نشأ داخلها النظام البعثي.

لذلك، فإنّ هذا الانتقال الذي يقوم به القاسم ليس عرضياً، بل هو صلب الحجة. مقدم برنامج «الاتجاه المعاكس» يقرّ صراحة بأن الخطأ السياسي وحده «ليس معياراً

> **تشكّلت الدراما السورية وفق تاريخ محكوم بظروف سياسية وثقافية واجتماعية**

مطلقاً للحكم على الموهبة»، لكنه في الجملة التالية مباشرة يحوّل جزءًا كبيراً من الوسط الفني السوري إلى ما يصفه بأنه «شريك في ماكينة التبرير والتطبيل والتخدير»، فيما يتجنّب الحديث عن جودة الأعمال أو مضامينها فهي مُضرّة بحجته، بل يركز على آراء شخصية متهماً الفنانين الذين عملوا في ظل نظام بشار الأسد بأنهم لم يقدموا «مراجعة، ولا اعتذاراً، ولا حتى تعاطفاً إنسانياً واضحاً مع الضحايا». وفي خطوة ثالثة وأخطر، يسأل فيصل القاسم: «لماذا يجب أن يبقى من ارتبط بمرحلة القمع واجهة للمشهد الفني؟ ولماذا لا يُفسح المجال لوجوه جديدة؟» بما يمكن اعتباره مطالبة صريحة بإقصاء مهني.

ويصف القاسم الفنان الذي «يبرر القمع لعشرين سنة» بأنه لا يمكن أن «يرتدي ثوب الفنان الوطني عندما تتغير الرياح»، والمشكلة أن خطابات القاسم الرنانة لا تناقش عملاً فنياً بعينه، بل تُصدر حكماً نهائياً على مؤهلية شخص لأداء دور اجتماعي هو أصلاً خارج اختصاص من يصدر الحكم، متناسياً أنّه خلال عشرين سنة، كان الكثير من الفنانين المحسوبين على السلطة اليوم جزءًا من ذلك المشهد كفارس الحلو في «بقعة ضوء»، وخالد تاجا في مجمل أعماله، وأشهرها «أيام الولدنة» (مأمون البني 2006) الذي يعتبر واحداً من أجرأ الأعمال الكوميدية الناقدة للحكم الأمني في سوريا وقد صوّر ونفذ كاملاً داخل سوريا مع نجوم لا يفضلهم «أبو أصيل» كثيراً، أي باسم ياخور ودريد لحام. المفارقة أنّ القاسم نفسه يبدو واعياً لخطورة هذا المسار، فيدرج تحذيراً وسط الحلقة من «عقلية الإقصاء الأعمى» و«التطهير الثقافي المبني على الشك فقط». ويميّز بين من صمت خوفاً على لقمة عيشه ومن تحوّل إلى «أداة دعائية مباشرة». لكنه لا يمنحهم خيارات أخرى أيضاً. فهذا التحذير يبقى استدراكاً عابراً وسط خطاب يقوم على فكرة أنّ المشهد الفني السوري بحاجة إلى «ولادة جديدة... ليس فقط في الوجوه، بل في الروح والرؤية»، وأن الفن السوري أمام «امتحان تاريخي» بين أن يولد من جديد أو أن يبقى «بقايا مرحلة سقطت سياسياً».

حفرة وقع فيها

في الحلقة التالية مباشرة من البرنامج نفسه، وتحت عنوان «ليس دفاعاً عن الذباب الإلكتروني ولكن!»، يقدّم القاسم تحليلاً لافتاً عن آليات الدعاية والتأطير الإعلامي. يقول إنّ المشكلة الحقيقية ليست في وجود آلات التوجيه الإعلامي، بل في «القابلية الجماهيرية للتلاعب»، وإنّ الجمهور يتعامل مع ما يراه على الشاشة وكأنه «حقيقة منزّلة من السماء». هذه الملاحظات دقيقة نظرياً، فكل خطاب إعلامي يختار عناصر معينة من الواقع ويجعلها بارزة على حساب عناصر أخرى، فيصنع بذلك تفسيراً جاهزاً للحدث قبل أن يفكر فيه الجمهور بنفسه.

لكن المفارقة أن القاسم يشخّص هذه الآلية بدقة وهو يمارسها في حلقته عن الدراما ويختار عناصر من تاريخ معقّد، يجعلها بارزة، ويقدّم للجمهور تفسيراً جاهزاً عن هوية «الجلاد والضحية» في المشهد الفني، من دون أن يعرض بالقدر نفسه من الدقة تعقيدات الرقابة والتمويل والإنتاج التي شكّلت الدراما السورية فعلياً.

دراما الجمهورية

في المقابل، تقدّم حلقة «صالون الجمهورية» مادةً أقل استقطاباً، نظراً إلى وجود ضيوف إلى جانب المحاور كنقيب الفنانين السوريين مازن الناطور، إلى جانب الكاتبة إيمان سعيد والمنتج صلاح طعمية. بحكم خبرة هؤلاء وصلتهم بالمجال، قدّموا روايةً أكثر تركيباً للتاريخ الدرامي السوري من حديث «أبو أصيل»، فأشاروا إلى الرقابة، وتحايل الكتّاب عليها، وغياب صناعة درامية منظمة أصلاً، إذ تقول إيمان سعيد بوضوح إنّ «الدراما السورية لم تكن قائمة على صناعة حقيقية» بل كانت أقرب إلى «جهود فردية» لم تتشكل يوماً كصناعة متكاملة.

هذا التوصيف يفكّك فرضية القاسم التي تدعي بأنّ الدراما كانت جهازاً دعائياً متماسكاً يمكن الحكم عليه ككتلة واحدة، بينما الواقع أشد تعقيداً. رغم أنّ الدراما السورية نشأت ضمن دولة أمنية لكنها لا تدير الإنتاج بشكل مباشر ولا تموّله بانتظام، بل على العكس اضطرت لفتح سوقها للمال العربي، خصوصاً الخليجي الذي صار الموّل الفعلي الأكبر.

ويوضح المنتج صلاح طعمية أنّ انهيار الإنتاج السوري بعد 2011 لم يكن اختياراً فنياً بقدر ما كان نتيجة اقتصادية مباشرة على إثر خروج صنّاع الدراما من سوريا بحثاً «عن مكان آمن»، فانتقل المنتجون إلى دول الجوار وبدأت القنوات الخليجية توجّه استثماراتها نحو إنتاجها الخاص بدل تمويل الدراما السورية.

هذه الملاحظة تصحّح قراءة شائعة تصوّر «الأعمال المشتركة» ونجومها السوريين المهاجرين إلى الإنتاج اللبناني والخليجي، كهروب واع من صنّاع الدراما من مواجهة الواقع السوري، فيما هي صيغة فرضها منطق رأس المال الباحث عن الأمان والسوق الأوسع، وليست خياراً أيديولوجياً لصنّاع الدراما.

مع ذلك، لم يخرج إعداد «صالون الجمهورية» عن رسالة «أبو أصيل»، فالحلقة افتُتحت بعرض صور تجمع فنانين سوريين بشار الأسد أثناء الحديث عن اعتماد النظام على الفنانين لتلميع صورته ومن بينهم أسماء تُعدّ من أهم نجوم الدراما السورية. اختيار بصري يعيد إنتاج منطق الاتهام والإدانة، بصرف النظر عن سياق تلك اللقطة أو ظروفها.

دراما الزمن الجميل

هذا النوع من المحتوى عادةً ما يصطدم بالجمهور المعجب بأعمال سورية قديمة، وهذا ما يؤكد أنّه منذ نشأتها عام 1960، تشكّلت الدراما السورية وفق تاريخ محكوم بظروف سياسية وثقافية واجتماعية مختلفة عن اليوم. فلا يمكن تجاهل أنّ الدراما السورية شهدت ذروة ازدهارها خلال حكم «البعث»، سواء بوعي مباشر من مسؤوليه أو لا. تحوّلت هذه الدراما في السبعينيات ـ أي خلال فترة حكم الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ـ من الترفيه البسيط إلى مقاربة قضايا سياسية واجتماعية عبر أقلام كتاب وعدسات مخرجين يعتبرون المؤسسين للمشهد الفني السوري اليوم، فمسلسل «مرايا» الناقد لياسر العظمة بدأ في الثمانينيات.

ثم جاء العصر الذهبي بين أواخر التسعينيات و2010، بجيل من المخرجين والكتّاب كحاتم علي، ونجدت أنزور، والليث حجو، ورشا شربتجي، وممدوح حمادة، وسامر رضوان، وغيرهم ممن أنتجوا أعمالاً تراوحت بين الفانتازيا التاريخية والنقد الاجتماعي الجريء. وبعض هؤلاء اتخذ لاحقاً مواقف معارضة صريحة من النظام بعد 2011، إلا أنّ أهم أعمالهم أُنتجت داخل سوريا وفي ظل النظام نفسه، وهو ما لا يعني إدانتهم، بل يعني أنّ الفن السوري وجد ـ عبر عقود ـ مساحات للجودة والتعبير لا يمكن اختزالها بسهولة في وصفه كآلة دعاية.

هذا لا ينفي وجود فنانين انخرطوا فعلاً في تلميع صورة السلطة السابقة أو الحالية. لكن إصدار أحكام عامة من منصة إعلامية تابعة لشبكة واسعة الانتشار والتأثير كـ «الجزيرة»، وتحويل المحاسبة السياسية إلى معيار وحيد لقراءة ستة عقود من الفن، في وقت لا تزال فيه البلاد تعاني من الفوضى والعنف، لن يخبرنا الكثير عن الدراما السورية بقدر ما سيكشف عن محاولة جديدة لإعادة كتابة ماضيها وفق رواية واحدة، تنتقي من تاريخها ما ينسجم مع أحكام الحاضر والنظام الجديد، وتغفل ما سبقه.

يتّهم فيصل القاسم جزءاً كبيراً من الوسط الفني السوري بأنه كان «شريكاً في ماكينة التبرير والتطبيل والتخدير»

علية الخالدي

نبض المدينة

في كانون الأول (ديسمبر) المقبل، يحتضن شارع الحمرا «فضاء المدينة»، كمبادرة ثقافية غير ربحية تعيد المسرح إلى ناسه. فضاء يجمع الفنانين الجدد وأصحاب المبادرات، ويحوّل المجتمع إلى شريك في دعم الفن، في مواجهة منطق السوق وكلفة المسرح المرتفعة

«فضاء المدينة» في الحمرا

المسرح يعود إلى ناسه!

غادة حداد

كان المكان يضجّ بصخب الموسيقى والرقص في شارع الحمرا. لكن بعدما هجره روّاده على إثر انتقال «مترو المدينة» إلى مكان آخر، فرغت المحتوى أو بوسترات العروض، ليكون «فضاء المدينة» مساحةً تضمّ كل أنواع الفنون. كما يأخذ فريق العمل في الحسبان إمكانية توسّع الحرب، وعندئذٍ سيفتح المكان ليكون متاحاً لخدمة الناس وإغاثتهم، وتنظيم نشاطات للأطفال أو إنشاء مطبخ مجتمعي.

حركة ثقافية معاكسة

قبل عشر سنوات، شهد شارع الحمرا موجة إقفال لعدد من المسارح، أبرزها مسرح «بابل». أما اليوم، فهناك حركة معاكسة عبر إعادة تأهيل مسارح وافتتاح أخرى. وللمفارقة، كان آخر عرض قُدّم على خشبة مسرح «بابل» لخالدي، واليوم تفتتح خشبة أخرى في إطار اجتماعي، بهدف مساعدة الفنانين الجدد وطلاب الجامعات.

تشدد الخالدي، في حديثٍ معنا، على أهمية كل المبادرات الهادفة إلى إعادة افتتاح أو تأسيس مسارح جديدة في بيروت «لأنه مهما ازداد عدد المسارح، هناك حاجة أكبر إليها». وتضيف: «هناك موجات في الحركات الثقافية، ومن المهم أن تُبنى هذه الحركة من المسرح، لأنه يضم كل الفنون الأخرى. ولنتمكن من الإتيان بأشخاص يعملون في المسرح، من الضروري وجود الكثير من المسارح التي تقدم الكثير للمجتمع، بهدف بناء حوار وثقافة وتبادل آراء».

إلى جانب الخالدي، وصل إلى قاعات المسرح الممثلون عوض عوض وآية أبي حيدر ومريم شومان للعمل على إعادة تأهيله. فهذه المساحة سيتضمن الفضاء قاعةً مخصصة لورش العمل وتمارين الرقص، وغرفة تسجيل، وتجهيزات تصوير لصناعة المحتوى أو بوسترات العروض، ليكون «فضاء المدينة» مساحةً تضمّ كل أنواع الفنون. كما يأخذ فريق العمل في الحسبان إمكانية توسّع الحرب، وعندئذٍ سيفتح المكان ليكون متاحاً لخدمة الناس وإغاثتهم، ومسرحه، بمبادرة من المجتمع وإليه، في مساحة ثقافية تفتتح قريباً باسم «فضاء المدينة».

من أجل هذا المشروع، اجتمع عدد من المخرجين والممثلين تلبيةً لدعوة مؤسسة «فضاء: فنون المسرح العربي» للمخرجة عليّة الخالدي. تعمل المؤسسة، التي تأسست عام 2022، على حماية الذاكرة الثقافية للمسرح اللبناني والعربي من الضياع عبر مسارين: الأول من خلال الأرشيف الرقمي والمادي، لجمع النصوص والوثائق التاريخية وإتاحتها للباحثين، والثاني عبر الأرشيف الحي، الذي يعيد إحياء هذا التراث من خلال ورش العمل والمبادرات التفاعلية.

سيطال التعديل كل مناحي المسرح. عند المدخل، سيوضع تلفزيون كبير لتقديم العروض عوضاً عن الملصقات، إلى جانب كافيتيريا مجتمعية. وسيُخصّص حائط ليكون معرضاً للوحات أو الصور، على أن يُخصّص شهرياً لفنان يقدّم أعماله. فالمكان فضاء وليس مسرحاً فقط، وستوضع فيه أيضاً فيترينات لعرض الأعمال اليدوية والصابون، إذ يمكن لمن لا يستطيع استئجار محلّ أن يستأجر فيترينة، بما يساعد أصحاب هذه الأعمال.

ليست فقط لمن لا يجد مكاناً لمسرحه، بل لأصحاب المبادرة أيضاً لإنتاج مسرحياتهم، إلى جانب تأجيره لأشخاص محترفين وواصلين، فهو مشروع لكل أنواع المسرحيين.

وتشير الخالدي إلى أنّه وقع الاختيار على هذا المسرح لأنه صغير ويمكن إعادة افتتاحه، كما أنّ هناك حاجة إلى مسارح صغيرة. لكن موعد الافتتاح مرتبط بالدعم والمجتمع والحب، كما تسميه الخالدي، إلا أنه مبدئياً سيقام في شهر كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

لا يبتغي الربح

«فضاء المدينة» مسرح لا يبتغي الربح، كما يقول عوض عوض، وهذا ما يشكل تحدياً لهم، لأن كلفة المسرح عادةً مرتفعة جداً، وغالباً ما تكون المسارح مدعومة من مؤسسات ودولة أو من جامعة. لكن ما يحاولون القيام به هو مسرح مدعوم من المجتمع، فهو من يقدّم الدعم المطلوب لكي يفتتح هذا المكان كمؤسسة لا تبتغي الربح. وهذا يسهم في افتتاح المكان بكلفة متدنية، وتأمينه للفنانين غير القادرين على الحصول على فرص في أماكن أخرى، ليكون جامعاً لهم جميعاً، ويتمكنوا من العمل على مسرح بشكل جميل من دون أن يقلقوا من التكلفة المرتفعة للمسرح.

> **يأتي افتتاحه كردّ فعل على طغيان المنطق التجاري على الفن**

تحتاج عملية إعادة الترميم إلى ميزانية تقارب 170 ألف دولار، فيما تُقدّر كلفة المعدات التقنية بـ20 ألف دولار. ولتأمين هذا المبلغ، أطلقت المجموعة حملةً للتشجيع على التبرع. وتقول آية أبي حيدر إن ذلك سيحصل عبر ثلاث طرق، أولاً، عبر ضمان كرسي مقابل 1000 دولار في السنة، أي 84 دولاراً شهرياً. وثانياً، عبر GoFundMe وحساب على منصة «ويش» للتبرع بأي مبلغ، وثالثاً، دفع مبلغ 500 دولار ووضع اسم المتبرع على «حائط الأبطال» كمساهم في المسرح.

أما مريم شومان، فتشير إلى أنّ الدعم لا يقتصر على المال، إذ يمكن المساهمة في تأمين الأساسيات، مثل تغيير المراحيض، ومكيّف وشفاط هواء وطلاء الجدران، ويمكن تأمينها عبر تقديمها أو التبرع بها. وتؤكد شومان أن هذا المسرح هو فرصة جديدة لأكثرية الفنانين غير القادرين على الإنتاج بشكل فعلي، بكلفة متدنية، ولمن لا يجدون فرصاً.

يأتي «فضاء المدينة»، الذي يفتتح قريباً في الحمرا، في إطار اجتماعي، كردّ فعل على طغيان المنطق التجاري على الفن عموماً والمسرح خصوصاً. وهو جزء من حالة جديدة تحاول إعادة المسرح إلى ناسه ورواده، بعدما أخضعته سلطة المال لمنطق السوق. وفي مواجهة هذا الواقع، بدأت تتبلور مبادرات تعاونية تسعى إلى إنقاذ المسرح من هيمنة المال وأصحابه، عبر نماذج تجعل المجتمع شريكاً في إنتاج الفعل الثقافي واستمراره.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 15 أيلول 2026 العدد 5875

صورة وخبر

«الأرض لنا... والفضاء» هو اسم النسخة الثامنة من «مهرجان الطائرات الورقية» التي تنظمها «مؤسسة سعيد وسعدى فخري» الإنمائية في بلدة الزرارية قضاء صيدا (جنوب لبنان).
2871 طائرة احتلت السماء طيّرها الأطفال والكبار الذين حضروا من 70 بلدة جنوبية. وعلى مدى ساعتين، سيطرت الطائرات الورقية على الأجواء وغاب أزيز المسيّرات الإسرائيلية الزنّانة وحضرت الفرحة على وجوه الأطفال، حتى أولئك الذين تعسّروا في تطيير طائراتهم.
الراعي وزير الصحة ركان ناصر الدين رأى أنّ هذه الأنشطة تساعد على تحسين صحة الأطفال النفسية بعد ما عاناه الجنوب من حرب همجية، موجهاً التحية إلى من قاوم الهجمة الإسرائيلية

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

المخاوفُ من مضاعفات النموّ الهائل للذكاء الاصطناعي تغزو المواقع والخيالات. هناك تصوّرات عن نهاية الكوكب. حتى خبير متحفّظ وضع نسبة الخطورة بـ10%. هناك مَن حذّر مِن وقْف الإنترنت عبر «عملاء» الذكاء الاصطناعي، أي البرامج التي يُكلّفها خبراء بالقيام بمهمّات معيّنة. المخاوف تصاعدت بعد كشْف حوادث قام فيها «عملاء» بعمل «هاكنغ» على مواقع أخرى لاصطياد المعلومات. الذكاء الاصطناعي يتطوّر وسيتطوّر بنِسب هائلة لا نستطيع التنبّؤ بها. لكنّ المخاوف من التكنولوجيا وتوليداتها تزداد بالنسبة للجهل البشري. ماذا جرى للتوقّعات بنهاية الكوكب بسبب قلْب الساعة في عام 2000؟ الناس العاديّون، المتعلّمون منهم والأقل تعلّماً، لا يستطيعون معرفة خفايا التكنولوجيا التي تشكّل الذكاء الاصطناعي. هي مثل البحث في مستوى تطوّر البرامج النوويّة في بلد ما. لكن الأقلّ خوفاً من الخبراء يذكّرون أنّ البشر هم المسؤولون عن برمجة هذا التطور الهائل في الحوسبة. هناك مخاوف معروفة من استبدال البشر في العمل (هناك صديق لبناني يستخدم الآي آي في شركته لتوفير استخدام الخبراء في الشركات) أو الخوف من تبخّر المعلومات. بتنا نستخدم مدقّقي الذكاء الاصطناعي للفصْل إذا كانت الصورة أو الخبر حقيقيَّين أم لا. كُسرَ احتكار الحكومات لصنْع الأخبار المزيّفة. بات الفرد قادراً على صنْع نتاج معلوماتي يناقض الحقيقية. الحقيقة باتت أصعب منالاً بسبب ذلك. وهناك الخوف الأكبر في خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة. ولهذا اتّفقَ أعضاء الكونغرس على ضرورة صنْع «مفتاح توقيف» لعمل برامج الذكاء الاصطناعي لمنع الكوارث. الخوف يزداد عندما تتكاثر التوقّعات بالقدرة على خلق «وعي» مستقل لبرامج الذكاء الاصطناعي وقدرتهم على القيام بخطوات وأعمال خارج نطاق الأوامر البشريّة. والكلام على اختراع دماغ صناعي على شرائح يرسّخ هذه المخاوف. ووضْع الضوابط على شركات الذكاء الاصطناعي يصطدم بالهوس بالمنافسة المحتدمة بين الصين والولايات المتحدة في سرعة إنتاج الذكاء الاصطناعي وتحسين قدراته. ترامب غير مكترث للمخاوف، ربّما لجهله بالمضاعفات. نجاح الحزب الديموقراطي في الانتخابات النصفيّة سيؤدي إلى عقْد جلسات استماع حول الموضوع وهناك حديث عن تشكيل لجنة خاصة جديدة لمواجهة الخطر.

تكنولوجيا

شريحة قد تغيّر مستقبل الذكاء الاصطناعي

علي عواد

مرّ الخبر في 6 آب (أغسطس) الماضي، ثم عاد إلى الواجهة الآن. أعلنت شركة الشرائح الأميركية AMD اتفاقاً للاستحواذ على شركة ناشئة في تورونتو اسمها Taalas، عمرها نحو ثلاث سنوات، من دون الكشف عن قيمة الصفقة.
ما الذي كانت تعمل عليه؟ فكرة غريبة للوهلة الأولى: حفر نموذج الذكاء الاصطناعي نفسه على شريحة من السيليكون. صنعت Taalas شريحة وضعت فيها نسخة من نموذج Llama 3,1 8B، مستخدمة 53 مليار ترانزستور. ووفق اختبارات الشركة، تستطيع تشغيله بسرعة كبيرة جداً. ولهذا ثمن: ما حُفر على السيليكون لا يمكن استبداله بسهولة. إذا أردت نموذجاً جديداً، تحتاج إلى شريحة جديدة.

الأبواب تُغلق

في الوقت نفسه، كان نقاش مختلف يدور في واشنطن. في 3 أيلول (سبتمبر)، أعلن السيناتور بيرني ساندرز والنائب غريغ كاسار مشروع قانون يحظر تطوير «الذكاء الاصطناعي الخارق»، ويوقف تطوير الأنظمة المتقدمة مؤقتاً إلى حين إنشاء جهة اتحادية تضع قواعد للسلامة. وبعد أيام، دعا الرئيس الأسبق باراك أوباما الحزب الديموقراطي إلى وضع الذكاء الاصطناعي في صدارة برنامجه السياسي، محذراً من سرعة تطور تقنية تتركز قوتها في أيدي شركات خاصة.
ثم جاء الجزء الأكثر غرابة. كان المتوقع أن تقاوم الشركات أي محاولة لإبطاء السباق. نشر الرئيس التنفيذي لـ«أنثروبيك» داريو أمودي مقالاً يدعو فيه إلى تخفيف سرعة تطوير أقوى النماذج، ومنح اختبارات السلامة

وقتاً أطول. أيّده سام ألتمان، ثم كتب إيلون ماسك: «داريو محق». ثلاثة رجال تتنافس شركاتهم على النماذج والمواهب ومراكز البيانات، اتفقوا فجأة على أن السباق يحتاج إلى مكابح. لماذا؟
لأن التنظيم لا يكلّف الجميع المقدار نفسه. تستطيع شركة تملك مئات مليارات الدولارات دفع كلفة الاختبارات والمدققين والمحامين. أما شركة صغيرة أو فريق يطوّر نموذجاً مفتوح الأوزان، فقد تتحول الشروط إلى حاجز يصعب عبوره. و«مفتوح الأوزان» يعني أن الشركة تتيح الملفات الأساسية التي اكتسبها النموذج أثناء التدريب، بشكل يمكن تنزيله وتشغيله محلياً وتعديله، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن الشيفرة أو بيانات التدريب كلها مفتوحة للمستخدم.

إبطاء من؟

هنا تدخل الصين في الصورة. أمودي لا يريد من الشركات الأميركية أن تخفف سرعتها فيما تواصل الشركات الصينية التقدم. لذلك يدعو في الوقت نفسه إلى تشديد القيود على وصول الصين إلى أحدث الشرائح، والحد من قدرتها على الاستفادة من النماذج الأميركية أو تقطيرها كما يزعم لتطوير نماذجها الخاصة.
الفكرة أن تحافظ الولايات المتحدة أولاً على فارق واضح بينها وبين الصين، ثم تستخدم هذا الفارق لمنح شركاتها وقتاً أطول لاختبار النماذج قبل إطلاق أجيال جديدة منها. وقد يمنح هذا المسار الصين فرصة أيضاً. تعتمد شركاتها على نماذج مفتوحة الأوزان وأقل كلفة، مثل «ديب سيك» و«كيوين». وإذا تباطأ تطوير أقوى النماذج الأميركية، فقد تحصل هذه الشركات على وقت إضافي لتقليص الفجوة.

ماذا يعني هذا للناس؟

شريحة Taalas الحالية ليست قطعة صغيرة تستطيع شراءها لجهازك. هي اليوم تقنية مخصصة للخوادم. وإذا صارت أصغر لاحقاً ووصلت إلى الحواسيب الشخصية، فقد تغيّر علاقتنا بالذكاء الاصطناعي.
تخيّل أن تشتري جهازاً مرة واحدة، وتحصل داخله على نموذج ذكاء اصطناعي يعمل من دون اشتراك ومن دون إنترنت. تبقى ملفاتك وأسئلتك داخل جهازك، ولا تحتاج إلى بطاقة مصرفية أو خدمة سحابية يمكن أن تتوقف بسبب عقوبات أو قيود جغرافية.
ولهذا ثمن أيضاً. النموذج المحفور على الشريحة يشيخ مع الوقت. تتغير المعرفة وتتقدم النماذج، فيما يبقى هو عند اللحظة التي صُنع فيها.
وهنا تظهر المفارقة: في قمة الصناعة، يناقش السياسيون والشركات كيفية إبطاء تطوير أقوى النماذج. وفي الطرف الآخر، تعمل صناعة الشرائح على جعل النماذج الموجودة أسرع وأرخص وأقرب إلى الناس.
وقد تصبح المنافسة المقبلة أقل ارتباطاً بمن يصنع أذكى نموذج، وأكثر ارتباطاً بمن يملك النموذج، ومن يستطيع تشغيله، ومن يقرر أي نموذج يصل إلى الناس.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com